الأمم المتحدة

A/67/210

الجمعية العامة

Distr.: General
30 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٤، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر استعراضي شامل من المؤتمرات التي تُعقد كل عشر سنوات لبرنامج عمل ألماتي وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وعن التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات.

* A/67/150.

240812 240812 12-44612 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – اعتمد برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية عام ٢٠٠٣ استجابة من الأمم المتحدة للاعتراف المتزايد من جانب المجتمع الدولي بالاحتياجات الإنمائية والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٣١ بلداً. ويقدم هذا التقرير آخر المعلومات عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي ويركز على المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وتجري مناقشة مجال الأولوية المتعلق بالتنفيذ والاستعراض في سياق التقدم المحرز في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الشامل الذي يعقد كل عشر سنوات المقرر عقده في عام ٢٠١٤. ويختتم التقرير بتوصيات تتعلق بالسياسات العامة.

ثانيا – آخر تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية غير الساحلية

٢ – شهدت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة زيادة في النمو الاقتصادي من ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق، الجدول ١). وتظهر معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعافياً من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، رغم وجود تباين شديد بين البلدان. وسجلت تسعة من البلدان النامية غير الساحلية معدل نمو تجاوز ٧ في المائة، وسجلت تسعة منها معدل نمو يتراوح بين ٥ و ٦,٩ في المائة، فيما سجلت البلدان المتبقية وعددها ١٣ بلداً معدل نمو يقل عن ٤,٩ في المائة. وقد تحققت الزيادة في النمو الاقتصادي إلى حد كبير بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية والطلب على الصادرات. ويقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية قد تباطأ وبلغ نسبة قدرها ٥,٥ في المائة عام ٢٠١١، وذلك بسبب ضعف الطلب الخارجي وانخفاض أسعار السلع الأساسية.

٣ – وشهدت البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة انخفاضاً بنسبة ١٢ في المائة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عام ٢٠١٠. وانخفض الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق، الجدول ٣). وزادت التحويلات من ١٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١٦,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٤ - وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٠، انتقل التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للمجموعة من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات اللذين سجلا زيادة بنسبة ٤٤ و ٣٨ في المائة تباعاً على النحو المبين في الشكل ١. إلا أن حصة الزراعة، ومع أنها انخفضت بالنسبة إلى المجموعة من ٢٢ إلى ١٨ في المائة بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠١٠، فهي لا تزال تتجاوز ٣٠ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية العشرة التي هي أيضاً من أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، لم يشهد قطاع الخدمات في البلدان النامية غير الساحلية نمواً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠، ويبين المزيد من التحليل بأن قطاع التعدين الذي يمثل ٤٥ في المائة من الأنشطة الصناعية هو قاطرة النمو في القطاع الصناعي. ولذلك، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية بمجملها تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والتعدين، مما يجعلها سريعة التأثر بتقلب أسعار السلع الأساسية وتغيرات المناخ والصدمات الأخرى. ومن المهم أن تحول البلدان النامية غير الساحلية هيكل اقتصاداتها من خلال تعزيز تنمية الصناعات التنافسية التي تنتج منتجات ذات قيمة مضافة عالية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام.

الشكل ١

النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٠

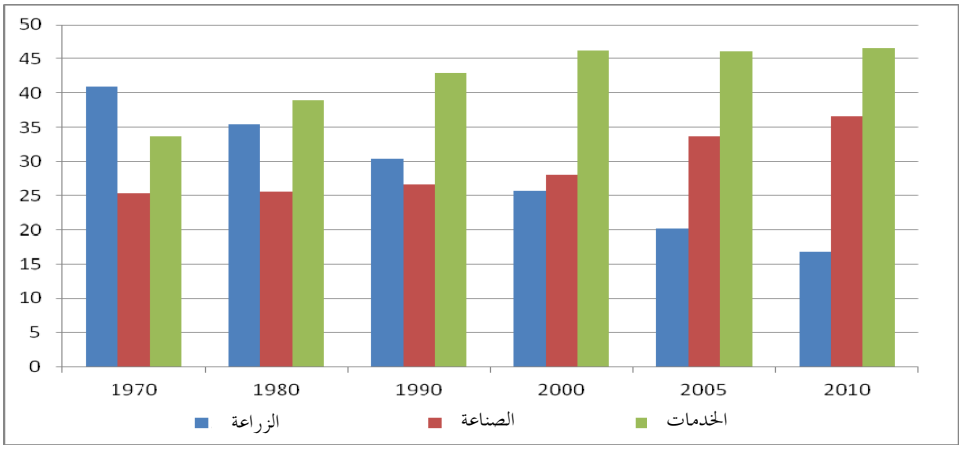

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ٢٠١٠.

٥ - وعلى صعيد التنمية الاجتماعية، أحرزت البلدان النامية غير الساحلية بعض التقدم بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١١ كما تدل بعض الاتجاهات الإيجابية في دليل التنمية البشرية (انظر المرفق، الجدول ٨). إلا أن ١٥ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية لا تزال في أدنى مرتبة من حيث دليل التنمية البشرية. وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان هو ٢ ٣٢٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان كمجموعة، فهو أقل من ١ ٠٠٠ دولار في عشرين بلدا، من بينها خمسة بلدان يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٣٠٠ دولار. ويشير ذلك إلى ضآلة الموارد المحلية المتاحة للاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ويوضح كذلك جزئياً سبب انخفاض دليل التنمية البشرية للبلدان النامية غير الساحلية.

٦ - وعلاوة على ذلك، فوجود أوجه تفاوت في الدخل في البلدان النامية غير الساحلية يقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً لبيانات البنك الدولي عن الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ في ٦٠ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية، كان مآل أكثر من ٤٥ في المائة من حصة إيرادات الأسر المعيشية ٢٠ في المائة من السكان. ويؤدي انعدام المساواة في الدخل بالاقتران مع ضعف نظم الضمان الاجتماعي إلى حدوث فوارق شاسعة في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاستفادة منها. ومن المهم أن تنفذ البلدان سياسات نمو اقتصادي مراعية لمصالح الفقراء أو شاملة للجميع للحد من أوجه عدم المساواة.

٧ - ولقد حققت البلدان النامية غير الساحلية بعض التقدم في صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والتكافؤ بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، وتمثيل المرأة في عملية صنع القرار، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في البلدان النامية غير الساحلية لا يزال مرتفعاً نسبياً: ففي نصف هذه البلدان، تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم ٢٠ في المائة. ولا يزال التقدم المحرز بطيئاً أيضاً في مجال الحد من الجوع ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية وتحسين إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي.

٨ - وتتضرر البلدان النامية غير الساحلية بشدة من تغير المناخ وإزالة الغابات وتدهور الأراضي والتصحر. وترتفع فيها نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة (انظر الشكل الثاني أدناه). ومن بين البلدان الـ ٢٩ في العالم التي تبلغ فيها نسبة السكان الذين يعيشون على أراض متدهورة ٢٠ في المائة أو تتجاوزها، ١٣ هي من البلدان النامية غير الساحلية. وتشكل إزالة الغابات بصورة كثيفة أحد التحديات الخطيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة في هذه البلدان (انظر المرفق، الجدول ٨). ووفقاً لبيانات برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، هناك ٤٠ في المائة من البلدان النامية غير الساحلية من بين البلدان الـ ٤١ في العالم التي شهدت معدلاً لإزالة الغابات يساوي ١٠ في المائة أو يتجاوزه في عام ٢٠٠٨. والبلدان النامية غير الساحلية مؤهلة للانضمام إلى مرفقة البيئة العالمية والصندوق الخاص بالمناخ وتلك التي هي أيضاً من أقل البلدان نمواً يمكنها أن تنضم إلى صندوق أقل البلدان نمواً الخاص بتغير المناخ. وسيصبح كذلك صندوق المناخ الأخضر الذي أنشيء مؤخراً، لدى بدء عمله، مصدراً للمساعدة المالية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية البيئية. ومع أن مصادر المساعدة هذه قائمة، سيكون إنشاء صندوق خاص مكرس تحديداً لتلبية الاحتياجات البيئية في مجال التنمية للبلدان النامية غير الساحلية مفيداً جداً لتلبية ما تنفرد به هذه البلدان من احتياجات.

الشكل ٢

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أراض متدهورة في البلدان النامية غير الساحلية، ٢٠١٠

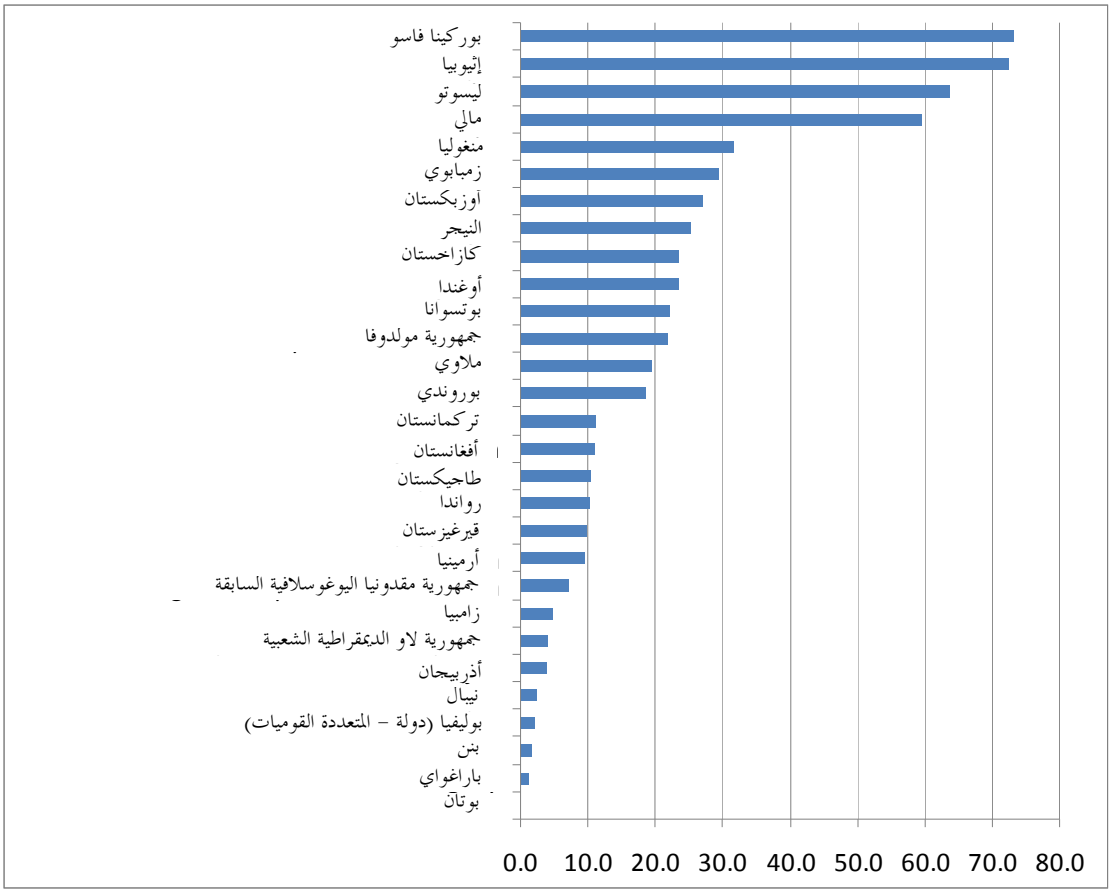

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١.

٩ - وبالإجمال، لا يزال نمو البلدان الساحلية غير النامية الاقتصادي ورفاهها الاجتماعي يعتمدان إلى حد كبير على حالة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك ما يتعلق بتقلبات أسعار المواد الأساسية، واستمرار الكساد في بعض البلدان المتقدمة، وارتفاع التكاليف التجارية. ويتعين أن تقوم البلدان النامية غير الساحلية التي تتلقى الدعم من المجتمع الدولي ودول المرور العابر المجاورة بإنشاء نظم للنقل العابر تتسم بالأمان والكفاءة، وتحويل اقتصاداتها استراتيجياً بما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبناء قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام الضروري لتعزيز الاستثمار في التنمية الاجتماعية والبشرية.

ثالثا - تكلفة الافتقار إلى السواحل

١٠ - لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه عقبات في المشاركة في التجارة الدولية بسبب تعذر الوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق الرئيسية، وعدم كفاية منشآت النقل العابر، وإجراءات الجمارك وعبور الحدود المرهقة، والمعاملات المصرفية الباهظة وغيرها من الخدمات والعمليات الباهظة التكاليف التي تؤدي جميعها إلى ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية. ووفقاً لمنشور البنك الدولي المعنون ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٢: ممارسة الأعمال التجارية في عالم أكثر شفافية، فإن متوسط ما تتكبده البلدان النامية غير الساحلية من تكاليف لتصدير حاوية شحن واستيرادها هو ٦٠٠ ٢ دولار و ٣٠٠ ٣ دولار على التوالي، فيما لا تدفع بلدان المرور العابر النامية سوى ٥٠ في المائة من هذه التكاليف.

١١ - وللدلالة بوضوح على مدى ما تعانيه البلدان النامية غير الساحلية من حرمان بسبب تكاليف النقل والمعاملات التجارية هذه بالمقارنة مع بلدان المرور العابر النامية، استخدم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية نموذج جاذبية لوضع وتقدير مؤشرين يظهران أثر الافتقار إلى السواحل على حجم التبادل التجاري وتكاليف النقل. وجرى تقدير نموذج حجم التبادل التجاري على أساس مجموعة تضم ١٥٠ بلداً وتشمل جميع البلدان النامية غير الساحلية والبلدان الساحلية، لفترة ٣٠ عاما اعتبارا من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠. وكانت المتغيرات التي شملها هذا النموذج هي المسافة من أقرب ميناء، وكون البلد طرفا في اتفاق تجاري إقليمي، وكون البلد طرفا في اتحاد نقدي، ونوعية البنى الأساسية في البلد، ومؤشر تيسير التبادل التجاري. واستخدمت معاملات النموذج المقدرة لتقدير التدفقات التجارية المتوقعة لكل بلد نام غير ساحلي، ولشركائه التجاريين، ولاقتصاد ساحلي نموذجي. واحتُسب مؤشر تكلفة الافتقار إلى السواحل على حجم التبادل التجاري لكل بلد نام غير ساحلي من خلال تمثيل التدفقات التجارية المتوقعة على شكل نسبة التدفقات التجارية المتوقعة للاقتصاد الساحلي النموذجي.

وتظهر البيانات بأن حجم التبادل التجاري للبلدان النامية غير الساحلية في المتوسط أقل بالمقارنة مع الاقتصاد الساحلي النموذجي. وعلى النحو المبين في الجدول ١ أدناه، فقد قامت البلدان النامية غير الساحلية بتصدير ما يزيد بقليل عن نصف حجم التبادل التجاري للاقتصاد الساحلي النموذجي في عام ٢٠٠٤. وبمرور الوقت، لم يطرأ سوى تحسن طفيف على حجم التبادل التجاري للبلدان النامية غير الساحلية.

١٢ - ويختلف تأثير الافتقار إلى السواحل في التبادل التجاري عبر مجموعة هذه البلدان، مع عدم قدرة بعضها مثل أفغانستان والنيجر ومالي على أن تتاجر سوى بنسبة ٣٣ في المائة أو أقل من حجم التبادل التجاري للبلدان الساحلية. ولا تتاجر أي من البلدان النامية غير الساحلية أكثر من الاقتصاد الساحلي النموذجي. وعلى هذا النحو، فإن تكلفة الافتقار إلى السواحل، في ما يتعلق بأحجام التبادل التجاري، كبيرة بالفعل. ويبرر ذلك ضرورة مواصلة تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية عن طريق تحسين البنى الأساسية، وتشجيع تيسير التجارة، وتعزيز ممرات النقل العابر.

الجدول ١

تكلفة الافتقار إلى السواحل: حجم التبادل التجاري للبلدان النامية غير الساحلية كنسبة مئوية من الاقتصادات الساحلية النموجية

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
متوسط حجم التبادل التجاري للبلدان النامية غير الساحلية	٥٧	٥٩	٥٩	٥٨	٦٠	٦١	٦١
حجم التبادل التجاري لأشد البلدان النامية غير الساحلية تأثرا							
مالي	٣١	٣٢	٣٣	٣٣	٣٤	٣٣	٣٣
النيجر	٢٩	٣٣	٣٣	٣٢	٣٣	٣٠	٣١

المصدر: حسابات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣ - وجرى تطبيق الإجراء نفسه لتقدير تكاليف النقل المتوقعة بالنسبة إلى التجارة واحتساب مؤشر عبء تكاليف النقل التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية مقارنة بالاقتصاد الساحلي النموذجي. وجرى توحيد هذا المؤشر لتسهيل التفسير. ويبين هذا المؤشر أن البلدان النامية غير الساحلية تكبدت عام ٢٠٠٤ تكاليف نقل تفوق بنسبة ٤٢ في المائة تكاليف النقل التي تكبدها الاقتصاد الساحلي النموذجي. وبمرور الوقت، سجلت البلدان

النامية غير الساحلية زيادة في تكاليف النقل. وفي عام ٢٠١٠، تكبدت هذه البلدان تكاليف تفوق بنسبة ٤٥ في المائة تلك التي تكبدها بلدان النقل العابر (انظر الجدول ٢ أدناه). وتبين البيانات أيضاً أن البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تتكبد تكاليف نقل تفوق بقدر كبير تلك التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية في مناطق أخرى (انظر المرفق، الجدول ٥).

الجدول ٢

تكلفة الافتقار إلى السواحل: تكاليف النقل الإضافية التي تتكبدها دولة نامية غير ساحلية مقارنة باقتصاد ساحلي نموذجي

(نسبة مئوية)

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
المتوسط للبلدان النامية غير الساحلية	٤٢	٤٣	٤٤	٤٣	٤٤	٤٥	٤٥

المصدر: حسابات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤ - ويتبين بوضوح مما تقدم من تحليلات أن البلدان النامية غير الساحلية تدفع تكاليف للتبادل التجاري أعلى بالمقارنة مع البلدان الساحلية، مما يحد بقدر كبير من إمكانياتها التجارية (انظر الفقرات ٣٩-٤٨ أدناه).

رابعا - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل ألماتي

ألف - المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١٥ - تحرز البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعض التقدم في التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بشأن النقل العابر والجمارك. إلا أن التقدم المحرز كان بطيئاً. ففي عام ٢٠١١، انضمت طاجيكستان إلى الاتفاقية الدولية لمواءمة عمليات رقابة السلع على الحدود لعام ١٩٨٢، مما رفع مجموع عدد البلدان النامية غير الساحلية الأطراف في هذه الاتفاقية إلى عشرة بلدان. وانضمت رواندا إلى الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، مما رفع مجموع عدد البلدان النامية غير الساحلية الأطراف في هذه الاتفاقية إلى أحد عشر بلداً. وعندما تصبح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أطرافاً في الاتفاقيات ذات الصلة وتنفذها فعلياً، يعود ذلك بالفائدة عادة على البلدان النامية غير الساحلية، كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية الواقعة في آسيا الوسطى والمنطقة الأوروبية الآسيوية، والتي هي أطراف في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل

الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري. ولقد شهدت المنطقة زيادة في استخدام دفاتر النقل الدولي البري من ٣٠٠ ٦٣ عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠٠ ١٧٧ عام ٢٠١١، مما أدى إلى تحسين تدفق النقل العابر في المنطقة.

١٦ - ويتعين زيادة الوعي والفهم لما يترتب على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية من آثار بغرض تعجيل مستوى الانضمام إليها من خلال بناء القدرات لدى صانعي السياسات والمديرين المشاركين في التفاوض على الصكوك الدولية وتنفيذها. ويكتسي تعميم مراعاة الاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية الأخرى على الصعيد الوطني أهمية أيضاً لأنه يتيح إدماجها في الخطط الوطنية والقرارات المتعلقة بمخصصات الميزانية.

١٧ - وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تواصل الجماعات الاقتصادية الإقليمية الاضطلاع بدور هام لتعزيز التعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها. ومن تدابير السياسة العامة التي جرى تعزيزها: المراكز الحدودية الموحدة؛ واستحداث نظام الشباك الوحيد للتخليص الجمركي؛ والمواءمة بين رسوم المرور العابر على الطرق ووثيقة تصريح الجمارك أثناء المرور العابر؛ والمواءمة بين حدود تحميل محاور المركبات؛ ومخططات التأمين على المركبات لصالح الغير؛ وإزالة الحواجز الطرقية؛ وإنشاء نظم تتبع إلكترونية لاقتفاء أثر شاحنات نقل البضائع بواسطة السواتل وبذلك تجنب ما تتسبب به المرافقة الفعلية وحالات التأخير من إزعاج؛ وزيادة استخدام النظم الإلكترونية للتخليص الجمركي عند المعابر الحدودية.

١٨ - وفي آسيا، صاغت منظمة شنغهاي للتعاون اتفاقاً لتيسير النقل البري الدولي. وفي الاجتماع الذي عُقد للتفاوض بشأن مشاريع مرفقات الاتفاق في بيجين في آذار/مارس ٢٠١٢، توصلت الدول الأعضاء في المنظمة إلى توافق في الآراء. ووفقاً للمرفقات المتفق عليها حالياً، ستقدم الصين وروسيا منفذاً بحرياً جديداً عبر الطرق البرية لأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وبدأ الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان العمل على التقريب بين الأنظمة التقنية لبلدانها.

١٩ - وتعمل المنطقة الآسيوية حاليا، بدعم من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على وضع اتفاق حكومي دولي بشأن المرافئ الجافة.

٢٠ - وأحرزت القارة الأفريقية تقدماً على صعيد مواءمة السياسات والأنظمة والبرامج في قطاع النقل، كما يتبين من الميثاق الأفريقي للنقل البحري الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٠؛ والسياسة الأفريقية الموحدة للطيران المدني وخطة العمل الأفريقية لعقد السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠١٢، اللتان أقرهما مؤتمر وزراء النقل لعام ٢٠١١؛

والاتفاق الحكومي الدولي لتنسيق القواعد والمعايير لشبكة الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا، التي يجري إنشاؤها حالياً.

٢١ - وتمضي الجماعات الاقتصادية الإقليمية قدماً بخُطى حثيثة نحو توحيد السياسات والبرامج وتنسيقها في ما بينها. فعلى سبيل المثال، يتوجه الترتيب الثلاثي بين جماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي أُبرم عام ٢٠٠٩ نحو إنشاء منطقة تجارية حرة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث. وفي غرب أفريقيا، يزداد توثيق العلاقة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، مما أدى إلى اعتماد برنامج عمل موحد بشأن عدد من المسائل، من بينها تحرير التجارة وتطابق سياسات الاقتصاد الكلي. وفي وسط أفريقيا، تسعى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا على نحو متزايد إلى مواءمة سياساتها وبرامجها. وستساعد هذه الجهود المبذولة، لا سيما في مجالات النقل والاتصالات والجمارك، في تيسير سبل العبور والنقل والتجارة أمام البلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - وفي أمريكا الجنوبية، يتواصل ترسيخ التكامل الإقليمي من خلال إنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهو اتحاد حكومي دولي يضم الاتفاقات الإقليمية في المنطقة، بما في ذلك السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز. ودخلت المعاهدة التأسيسية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية حيز النفاذ في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ وهي تتيح إمكانية مواءمة السياسات في مجال تطوير البُنى الأساسية والنقل العابر على نطاق أوسع.

٢٣ - وعلى الصعيد الوطني، اتخذت البلدان مبادرات لتعزيز وإنشاء الآليات المؤسسية من أجل تنسيق العمل بشأن تيسير النقل العابر الوطني. ففي غرب ووسط أفريقيا على سبيل المثال، أنشأت بلدان عديدة لجان تيسير وطنية تشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء، وفي أوروبا وآسيا، أنشأت أذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان ومنغوليا ونيبال هيئات وطنية لتيسير التجارة والنقل، فيما أنشأت كازاخستان لجنة وطنية للنقل. وتقوم هذه اللجان بتيسير التنسيق الفعال بين الوكالات ذات الصلة المسؤولة عن تيسير التجارة والنقل على الصعيد الدولي.

باء - تنمية البنى الأساسية للنقل العابر وصيانتها

٢٤ - يشدد برنامج عمل ألماتي على أهمية الاستثمار في النقل المادي وبنى الاتصالات الأساسية لإنشاء نظم نقل عابر تتسم بالكفاءة. وفي آسيا، أحرز تقدم ملحوظ في وضع وتحديث شبكتي الطرق الرئيسية الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا. وجرى خلال

الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠ تحسين نحو ٣ ٣٥٠ كيلومتراً من الطرق الرئيسية الآسيوية في البلدان النامية غير الساحلة ورفع مستواها من الفئة الثالثة، أو تحت المعيار الأدنى، إلى الفئة الأولى أو الفئة الثانية. إلا أنه لا يزال هناك ١١ ٥٠٠ كيلومتر من الطرق الرئيسية الآسيوية التي يتعين تحسينها لاستيفاء المعايير الدنيا.

٢٥ - وفي ما يتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، أحرز تقدم كبير في التخطيط للوصلات الناقصة وتشييدها، وكذلك في ازدواج خطوط السكك الحديدية، وتحويل عرض السكة، واستحداث نظام تأشير عصري. إلا أن ثمة ١٠ ٥٠٠ كيلومتر من الوصلات الناقصة (٩ في المائة من الشبكة) التي لا يزال يتعين تشييدها لإنجاز شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا. ولا تزال قابلية التشغيل البيني عبر الحدود تطرح مشكلة. وقدرت الدراسة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عام ٢٠٠٩ عن تحديد الاحتياجات الإنمائية والمشاريع ذات الأولوية لشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، أنه يتعين استثمار أكثر من ٢٤ بليون دولار لإنشاء ٨ ٢٠٠ كيلومتر من الوصلات الناقصة. ومنذ ذلك الحين، زادت هذه الأرقام بسبب إضافة ٢ ٥٠٠ كيلومتر من الوصلات المعتزم إنشاؤها في منغوليا.

٢٦ - وفي أفريقيا، يضم برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا مشاريع البنى الأساسية ذات الأولوية (الطاقة والنقل والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) التي يمكن تنفيذها في إطار خطة العمل ذات الأولوية ٢٠١٢-٢٠٢٠؛ والخطة المتوسطة الأجل والخطة الطويلة الأجل. وتقدر تكلفة إجمالي المشاريع في إطار خطة العمل ذات الأولوية بقيمة ٦٧,٩ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تشمل مشاريع البنى الأساسية للنقل التي ستبلغ تكلفتها نحو ٢٤,٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفارقة برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٢٧ - ويجري حالياً تنفيذ مشاريع كبرى لتحسين الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا في مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان في أفريقيا. ومن الأمثلة على هذه المشاريع مشروع إعادة تأهيل ٢٢٠ كليومتراً من الطرق الرئيسية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وتشييد جسر جنوب روكورو في ملاوي، ومشروع شق طرق تربط بين أديس أبابا ونيروبي ومومباسا في كينيا. وتتسم شبكة السكك الحديدية الأفريقية البالغ طولها ٧٧٥ ٧٤ كيلومتراً بكثافة منخفضة جداً وهي تقع بمعظمها في شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأعيد تنشيط بعض مشاريع السكك الحديدية، ولا سيما في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٨ - وفي أمريكا الجنوبية، نسقت مبادرة تكامل البنية الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية تنمية البنى الأساسية للنقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية في المنطقة. ووفقا للتقرير الصادر عام ٢٠١٢ عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا الجنوبية بعنوان البنى الأساسية لتحقيق التكامل الإقليمي، شملت المبادرة تنفيذ ٥٢٤ مشروعاً تتطلب استثمار ٩٦,١١ بليون دولار. وبحلول منتصف عام ٢٠١١، أحرزت المبادرة تقدماً ملموساً في تنفيذ ٧٤ في المائة من المشاريع. وأنجز منها ١٠ في المائة بالفعل، ويجري حالياً تنفيذ ٣٤ في المائة، بينما لا تزال نسبة الـ ٣٠ في المائة المتبقية في مرحلة التخطيط.

٢٩ - وقد أحرز تقدم في إنشاء الموانئ الجافة. ففي آسيا، تعتزم منغوليا إنشاء أربع موانئ جافة، ولدى نيبال أربع موانئ جافة، ومن المقرر إنشاء موانئ جافة في أوزبكستان وكازاخستان. وفي أفريقيا، بدأ ميناء جاف عمله عام ٢٠١٠ في بوركينا فاسو، وهناك ميناءان جافان قيد التشييد في إثيوبيا، وأنشئ ميناء جاف في أوغندا، وتعمل ناميبيا على توفير الحيز اللازم لإنشاء مرافق للموانئ الجافة من أجل بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي في خليج والفيس. وفي أمريكا الجنوبية، أنشئ ميناء جاف في باراغواي.

٣٠ - وفي ما يتعلق بالنقل البحري، أحرز تقدم في تحسين البنى الأساسية للموانئ وإجراء الإصلاحات في بعض الموانئ الأفريقية. وفي أمريكا اللاتينية، أسفر تطوير الموانئ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ عن زيادة في أنشطة الموانئ بنسبة ١٤ في المائة في الساحل الغربي ونسبة ١٠ في المائة في الساحل الشرقي.

٣١ - وتكتسي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنى الأساسية للطاقة أهمية حاسمة لإدماج البلدان النامية غير الساحلية بصورة كاملة في الأسواق العالمية. وقد أحرزت هذه البلدان تقدماً ملحوظاً في تحسين البنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ولا سيما الهواتف الخلوية وإقامة شبكة الاتصال عبر شبكة الإنترنت. وسجلت هذه البلدان كمجموعة زيادة بنسبة ٢٥ في المائة و ٢٦ في المائة في استخدام الهواتف الخلوية وشبكة الإنترنت، على التوالي، خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠ (انظر المرفق، الجدول ٦). وتسنى ذلك بفضل تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما أتاح زيادة استثمارات القطاع الخاص.

٣٢ - ويكتسي الإمداد الدائم بالطاقة أهمية حاسمة لزيادة الإنتاجية الصناعية في البلدان النامية غير الساحلية، مما ييسر تواصل الجهات الاقتصادية الفاعلة على الصعيدين الداخلي والدولي ويحد من حالات التأخير في وقت عبور الشحنات. ومع أن بعض البلدان النامية غير

الساحلية ينتج الطاقة ويصدرها، فهي في أغلبيتها مستوردة صافية للطاقة. وأضفى ارتفاع أسعار الطاقة طابعاً أكثر إلحاحاً على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية المستوردة للطاقة. ولتخفيف القيود الناجمة عن أزمة الطاقة، يلزم القيام باستثمارات كبيرة في تطوير التكنولوجيات الجديدة والبنى الأساسية لإنتاج الطاقة وتوزيعها، وكذلك في بنى المرور العابر الأساسية اللازمة. وقدرت تكلفة المشاريع الإقليمية لبُنى الطاقة الأساسية في أمريكا الجنوبية التابعة لمبادرة تكامل البنى الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية بمبلغ ٤١ بليون دولار. وقُدرت تكلفة مشاريع بنى الطاقة الأساسية التي سيجري تنفيذها في أفريقيا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠ في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بمبلغ ٤٠ بليون دولار.

٣٣ - ولا تزال تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في مجال تطوير البنى الأساسية من التحديات الرئيسية. وتعتبر الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية والشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي مصادر مهمة للموارد. إلا أن المخصصات المرصودة في الميزانيات الوطنية لتنمية البنى الأساسية وصيانتها آخذة في التناقص. ففي أمريكا الجنوبية، انخفضت الاستثمارات العامة في البنى الأساسية انخفاضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة من ٣,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ٠,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٣٤ - ويبدو أن إنشاء صناديق للطرق من الوسائل الفعالة لحشد الأموال من أجل صيانة الطرق. ففي أفريقيا، أنشأ ٢٧ بلداً صناديق للطرق فيما أنشأت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال في آسيا صناديق للطرق. وأنشأت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا في أوروبا مثلها. والمصادر الرئيسية لإيرادات هذه الصناديق المخصصة للطرق هي الرسوم المفروضة على الأصناف الاستهلاكية (لا سيما الوقود)، ورسوم المرور على الطرق، والرسوم السنوية المفروضة على رخص المركبات، والرسوم الإضافية المفروضة على المركبات الثقيلة، والغرامات المفروضة على الحمولة الزائدة.

٣٥ - وأسهم القطاع الخاص في تطوير البنى الأساسية. وكان أعلى مستوى لمشاركته في مجال الهاتف الخلوي حيث أحرزت البلدان النامية غير الساحلية تقدماً ملحوظاً. وفي قطاع النقل، يتبين من تجربة المنطقة الآسيوية أن مجموع الاستثمارات في مشاريع قطاع النقل المشتركة بين القطاعين العام والخاص زادت من ١٣,٧ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٥٨,٧ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وفي أمريكا الجنوبية، زادت الاستثمارات الخاصة في تنمية البنى الأساسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من ٠,٩ في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ إلى ١,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي أفريقيا، بلغ التزام القطاع الخاص بتنمية الهياكل الأساسية نحو ١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٣٦ - وعلى الرغم من الدور الهام المحتمل الذي بوسع استثمارات القطاع الخاص أن تضطلع به في تنمية البنى الأساسية، يحول بعض العراقيل الرئيسية دون اتساع نطاق دورها، ومنها غياب التشريعات والأنظمة المؤاتية، والافتقار إلى القدرة على إدارة آلية الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص طوال مدة المشروع، والتحديات المتمثلة في استخلاص جميع الفوائد الاقتصادية من المشاريع. ومن المهم أن تنظر البلدان النامية غير الساحلية في اجتذاب الاستثمارات الخاصة لتنمية البنى الأساسية وذلك بتهيئة البيئة الإدارية والتشريعية والتنظيمية المواتية.

٣٧ - وقدمت المصارف الإقليمية في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا الدعم لتنفيذ بعض مشاريع البنى الأساسية الإقليمية. فوفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قام مصرف التنمية الآسيوي بحلول نهاية عام ٢٠١١ بتمويل نحو ٢١ في المائة من مشروع الطرق الرئيسية الآسيوية و ٨ في المائة من خطوط السكك الحديدية العابرة لآسيا. وفي أفريقيا، يضطلع مصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بتعبئة الموارد لصالح برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وفي أمريكا الجنوبية، يقدم كل من مصرف التنمية للبلدان الأفريقية والبنك الدولي وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، الدعم للمبادرة من أجل تكامل البنى الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية.

٣٨ - وتكتسي مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة أيضاً أهمية حاسمة لنجاح تعبئة الموارد من أجل تنمية البنى الأساسية. وبوسع البلدان أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية البحث في إمكانية استخدام سندات البنى الأساسية حيثما أمكن. ووفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تنظر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، في إصدار سندات البنى الأساسية الإقليمية عام ٢٠١٢. وقد دأبت اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعقود عديدة على تطبيق اقتطاع على صعيد الجماعة بنسبة ٠,٢٥ في المائة، مما يعود بدفق منتظم من الإيرادات تودع في الصندوق العام ويمكن استخدامها لدعم تنمية البنى الأساسية.

جيم – التجارة الدولية وتيسير التجارة

٣٩ – استعادت تدفقات التجارة العالمية نشاطها بقوة في عام ٢٠١٠ في أعقاب انهيارها في عام ٢٠٠٩، بزيادة نسبتها ١٤ في المائة عن معدلاتها في نفس الفترة من العام السابق. وشهدت التجارة والنواتج نمواً أسرع في الاقتصادات النامية عنها في الاقتصادات المتقدمة. وأسهم الارتفاع في أسعار السلع الأولية، وبخاصة أسعار المعادن والطاقة والمواد الخام الزراعية، في دفع انتعاش التجارة في عام ٢٠١٠. ورغم عودة النشاط، فإن احتمال بقاء الأثر السلبي للأزمة المالية والكساد الاقتصادي العالمي ما زال قائماً. أما النمو في التجارة الدولية فقد تباطأ إلى نسبة تتراوح بين ٧ و ٨ في المائة في عام ٢٠١١.

٤٠ – واستطاعت البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٠ أن تعزز أداءها في مجال التصدير وأن تعوض ما تكبدته من خسائر بشكل إجمالي، بعد ما عانته من تدهور حاد في عام ٢٠٠٩. وبلغ إجمالي قيمة صادراتها من البضائع ١٥٨ بليون دولار، بزيادة نسبتها ٢٩ في المائة عن العام السابق (انظر المرفق، الجدول ٤). وقد مكن هذا التحول البلدان النامية غير الساحلية من زيادة حصتها في التجارة السلعية العالمية إلى مستوى يتجاوز ١ في المائة للمرة الأولى. ومن بين البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٣١ بلداً، حقق مصدِّرو النفط والمعادن أكبر الأرباح. إلا أن القيمة المجمَّعة للصادرات الناشئة من أذربيجان وكازاخستان وحدهما شكَّلت ما يزيد عن نصف إجمالي صادرات هذه البلدان، بما يؤكد استمرار تهميشها عن الاقتصاد العالمي.

٤١ – ورغم التزايد في صادرات البلدان النامية غير الساحلية، فقد حال ارتفاع تكاليف الشحن والمرور العابر دون قدرتها على بلوغ طاقاتها التجارية على النحو المبين في التحليل الوارد في الفرع الثالث أعلاه. كما أن هيكل الصادرات في البلدان النامية غير الساحلية، مضاعَفاً بمعوقات الموقع الجغرافي، عنصر رئيسي في تشكيل أدائها التجاري. فهذه البلدان تعتمد عادة على بضعة سلع أولية ضخمة الحجم زراعية وتعدينية. وكما هو مبين في الشكل الثالث أدناه، فرغم أن نسب تركُّز صادرات البلدان النامية بقيت مستقرة نسبياً منذ عام ٢٠٠٠، فقد زادت زيادة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، وذلك أساسا نتيجة الطلب العالمي الأعلى على المعادن والوقود.

الشكل الثالث

نسب تركُّز صادرات البلدان النامية غير الساحلية ومجموعات البلدان الأخرى، ٢٠٠٠-٢٠١٠ (مؤشر هيرفيندال - هيرشمان)

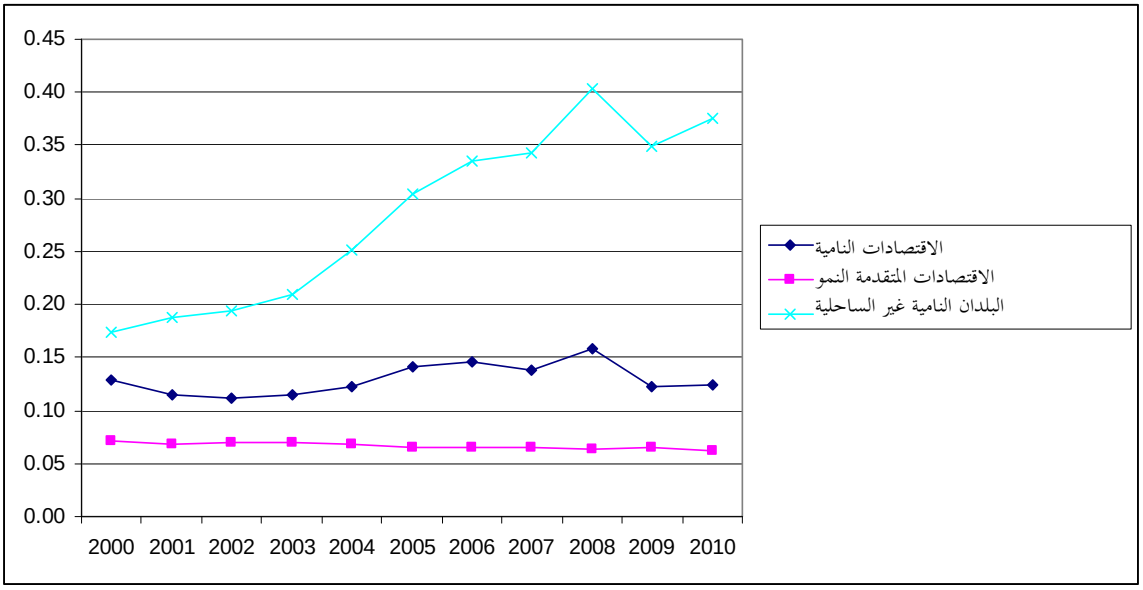

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، ٢٠١٢.

٤٢ - ومن الخصائص المشتركة التي تعم البلدان النامية غير الساحلية افتقارها إلى الطاقة الإنتاجية ومحدودية تنويع الصادرات لديها. وبالنظر إلى تقلب الظروف العالمية الشديد في الوقت الحالي، ينبغي انتهاج سياسات تهدف إلى تنويع الصادرات بغية تقليل تعرض البلدان النامية غير الساحلية لمخاطر الصدمات التجارية وخسارة الإيرادات المتأتية من التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن إدخال تعديلات ملموسة على السياسات العامة تحض على تغيير مزيج الصادرات ليشمل حصة أكبر من الخدمات والمنتجات التي تمثل سلعاً أصغر حجماً وأعلى قيمةً، من شأنه أن يساعد على تخفيض تكاليف المعاملات الإضافية التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية بسبب بُعْد الأسواق وعراقيل المرور العابر.

٤٣ - وفي إطار البيئة التجارية العالمية الحالية، حيث تتشابك سلاسل الإمداد بلا حدود فيما بين البلدان والمناطق، فإن وجود نظم غير كفؤة وغير كافية للنقل واللوجستيات والبنى الأساسية والخدمات المتصلة بالتجارة يمكنه أن يعوق بشدة قدرة أي بلد على المنافسة على نطاق عالمي. وتواجه البلدان النامية غير الساحلية بوجه خاص تحديات كبرى حين يتعلق الأمر بقضايا تيسير التجارة، التي حظيت حالياً باعتراف واسع النطاق بوصفها عنصراً حيوياً للتجارة والنمو. ووفقا للتقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان "Connecting to Compete

2012: Trade Logistics in the Global Economy‘‘ تنعكس هذه الصعوبات على درجات التصنيف المنخفضة التي حققتها البلدان النامية غير الساحلية في مؤشر الأداء اللوجستي لعام ٢٠١٢. وقد كانت البلدان ذات الأداء الأسوأ بحسب مؤشر الأداء اللوجستي في عام ٢٠١٢ إما بلدانا غير ساحلية أو من أقل البلدان نمواً الخارجة من نزاع (انظر الجدول ٣ أدناه). ويشير انخفاض الدرجات بحسب مؤشر الأداء اللوجستي، على مقياس يتراوح بين ١ (أسوأ أداء) و ٥ (أفضل أداء)، إلى ضعف الكفاءة التجارية، وعدم موثوقية سلاسل الإمداد، وعدم الاطمئنان إلى توافر الخدمات المتاحة أمام المنتجين والمصدرين المحليين. ورغم أن جودة البنى الأساسية المتصلة بالتجارة وتوافرها، وبخاصة الطرق والسكك الحديدية، ما زالا من العوامل المقيِّدة، فقد ثبتت الآن وأكثر من أي وقت مضى الأهمية الحاسمة لتوافر إدارة كفؤة للحدود وللتنسيق فيما بين الوكالات المعنية بالتخليص الجمركي على الحدود.

الجدول ٣

مناطق بها بلدان نامية غير ساحلية ضعيفة الأداء بناءً على مؤشر الأداء اللوجستي

	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى		جنوب آسيا		آسيا الوسطى
بيانات أساسية	بلدان غير ساحلية	بلدان المرور العابر	بلدان غير ساحلية	بلدان المرور العابر	بلدان غير ساحلية
النتيجة الإجمالية بحسب مؤشر الأداء اللوجستي		٢,٤٦		٢,٥٨	٢,٥٠
متوسط النتيجة بحسب مؤشر الأداء اللوجستي	٢,٤٣	٢,٥٩	٢,٣٦	٢,٧٠	٢,٥٠
عناصر مختارة من مؤشر الأداء اللوجستي					
كفاءة اللوجستيات	٢,٣٧	٢,٥٣	٢,٣١	٢,٦٦	٢,٤٥
البنى الأساسية	٢,٢٧	٢,٤٤	٢,٢١	٢,٥٠	٢,٣٣
الجمارك وعمليات التجارة	٢,٢٦	٢,٣٩	٢,٢٠	٢,٤٨	٢,٣٢
الشحنات الدولية	٢,٤٦	٢,٦٠	٢,٣٨	٢,٧٤	٢,٥٤
حسن التوقيت	٢,٧٩	٢,٩٧	٢,٧١	٣,٠٩	٢,٨٥

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٢.

٤٤ - وعلى الصعيد العالمي، تشترك البلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية، وبوجه خاص تلك الهادفة إلى تحسين الجوانب ذات الصلة من المادة الخامسة المتعلقة بحرية المرور العابر؛ والمادة الثامنة المتعلقة بالرسوم والإجراءات المتصلة بالاستيراد والتصدير، والمادة العاشرة المتعلقة بنشر وإدارة الأنظمة

التجارية من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ والمعاملة الخاصة والتفضيلية. وتتفرَّد مفاوضات تيسير التجارة الجارية في سياق جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي توقفت لفترة طويلة، من حيث مساعدتها للبلدان النامية غير الساحلية في الحصول على تكاليف أقل للمعاملات، والتمتع بحرية المرور العابر وبإجراءات معجَّلة لنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها، والحصول على مساعدة ودعم تقنيين معززين لبناء القدرات في مجال تيسير التجارة. وفي هذا الصدد، يكتسي التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة الدولية فيما يتعلق بتيسير التجارة، أهمية حاسمة للبلدان النامية غير الساحلية.

٤٥ - ويتضمن مشروع النص الموحد المتعلق بتيسير التجارة، الذي استُكمِل آخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[(١)]، أحكاماً مفصلة بشأن القيود والرسوم والأوراق وجهود التعاون المتصلة بالمرور العابر. ومن بين مشاريع الأحكام المذكورة، ثمة أهمية كبرى للنصوص الواردة في المادة ٩ مكررا والمادة ١١ في تنفيذ أمور أساسية من سياسات المرور العابر، وفي كلتا الحالتين ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تصبح من المطالِبين باعتماد نصوص أكثر طموحاً. فعلى سبيل المثال، لو أن القواعد الواردة في مشروع المادة ١١ التي تتناول حرية المرور العابر اعتُمِدَت بصيغتها الطموحة، فإنها ستعزِّز مبدأ حرية المرور العابر المتوخَّى في المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وستعزز القواعد مبدأ عدم التمييز من حيث انطباقه على السلع العابرة في المسائل المتعلقة بالرسوم، وتدابير النقل، والنظم والإجراءات، وستكفل ألا تشكل تلك المسائل قيوداً متخفية ماثلة في سبيل التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستكفل أن تكون الرسوم المفروضة معقولة ومحسوبة على أساس التكلفة الفعلية للخدمات المؤداة، وألا تخضع السلع العابرة لرسوم جمركية أو معايير تقنية.

٤٦ - وتمثل إمكانية الاستفادة الكاملة من أي اتفاق يتم التوصل إليه في النهاية بشأن تيسير التجارة إضافة هامة إلى قائمة الميزات المنتظر أن تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. إلا أنه ما زال يتعين على الثلث منها أن ينضم إلى منظمة التجارة العالمية. وفي تطور إيجابي، تسارعت مؤخراً المباحثات المتعلقة بعضوية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، حيث تطمح إلى تحقيق هدف الانضمام إلى المنظمة بنهاية عام ٢٠١٢.

٤٧ - وبما أن الفوائد التي يمكن أن يجنيها أي بلد من عضويته في منظمة التجارة العالمية تعتمد إلى حد كبير على الشروط المتفق عليها خلال عملية الانضمام، ينبغي تقديم مساعدة

(١) وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/TF/W/165/Rev.11.

تقنية محددة الهدف أثناء جميع مراحل العملية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بشروط تتوافق مع مستواها الإنمائي واحتياجاتها. وينبغي زيادة تشجيع نهج التعاون بين الأقران، الذي تقوم بموجبه هذه البلدان والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتبادل الخبرات وتقديم المشورة والمساعدة التقنية، وذلك بدعم من المنظمات الدولية والجهات المانحة.

٤٨ - وبوجه عام، بدأت الجهود المبذولة لتحسين سياسات النقل العابر وتيسير التجارة تؤتي بعض النتائج الإيجابية خاصةً من حيث تقليل الوقت اللازم للاستيراد أو التصدير. ووفقاً لما ورد في تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٢، انخفض متوسط عدد الوثائق التي يلزم للبلدان النامية غير الساحلية توفيرها للتصدير من ٩ وثائق في عام ٢٠٠٦ إلى ٨ في عام ٢٠١٢، في حين انخفضت الوثائق اللازمة للاستيراد من ١١ إلى ٩. وانخفض متوسط الوقت المستغرق لإنجاز إجراءات التصدير من ٤٩ إلى ٤٣ يوماً، وفي حالة إجراءات الاستيراد، انخفض الوقت من ٥٨ إلى ٤٩ يوماً. إلا أنه لدى مقارنة ذلك ببلدان المرور العابر النامية حيث يبلغ متوسط عدد الأيام المستغرقة لإنجاز إجراءات التصدير ٢٣ يوماً ولإجراءات الاستيراد ٢٧ يوماً، يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين تيسير التجارة وتوفير الوقت.

دال - تدابير الدعم الدولية

٤٩ - ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين التقليديين بنسبة ٢ في المائة من مبلغ ٢٤,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق، الجدول ٢). إلا أن اثنين من البلدان ما زالا يهيمنان على المساعدات المتلقاة. وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، حيث شكلت ١٠ في المائة أو أكثر من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٠ في ١٣ بلداً من البلدان النامية غير الساحلية. ويمكن لاستمرار التراجع الاقتصادي وأزمات الديون السيادية في بعض البلدان المانحة التقليدية، بما في ذلك الزيادة في تدابير التقشف المتخذة، أن يهدد الكثير من البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على المعونات. ومن المهم بالنسبة لهذه البلدان أن تحشد المزيد من الموارد المحلية وتقلل من اعتمادها الزائد على المساعدات المالية الأجنبية.

٥٠ - وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض النقل والتخزين والاتصالات من ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠. إلا أنه بالنظر إلى الاحتياجات الواردة في إطار مجال الأولوية من برنامج عمل ألماتي المتعلق بتنمية البنى الأساسية وصيانتها، يلزم توفير المزيد من الموارد لتغطية فجوة البنى الأساسية.

٥١ - والبلدان النامية غير الساحلية تقليدياً هي في العادة وِجهَة هامشية للاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لصغر حجم اقتصاداتها وللمعوقات الجغرافية المتأصلة فيها، يضاعِف منها ضعف البنى الأساسية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاءة نظم اللوجستيات، وضعف القدرات المؤسسية. ولم تشكل حصة هذه البلدان إلا ٤ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم النامي في عام ٢٠١٠. وشهدت هذه البلدان كمجموعة انخفاضاً قدره ١٢ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، من ٢٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٣ بليون دولار في عام ٢٠١٠ (انظر المرفق، الجدول ٧). وكانت زامبيا ومنغوليا والنيجر هي البلدان الوحيدة التي شهدت زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وما زال التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين البلدان النامية غير الساحلية غير متساو، حيث تتلقى بضعة بلدان غنية بالموارد غالبية التدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر، على النحو المبين في الشكل الرابع.

٥٢ - ورغم أن أكبر المشاريع الممولة من الاستثمار الأجنبي المباشر مركَّزة في الصناعات الاستخراجية، يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١: أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن قسطاً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر كان موجهاً إلى الصناعة التحويلية، والخدمات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير البنى الأساسية. وللاستثمار الأجنبي المباشر قدرة كبيرة على حفز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال نقل الموارد المالية، والتكنولوجيا والمبتكرات، والتقنيات الإدارية المحسنة، وتطوير البنى الأساسية، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الإنتاجية. ومن المهم أن تتبع البلدان النامية غير الساحلية سياسات تهدف إلى جذب تدفقات أكبر وأكثر تنوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل الرابع

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٠

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

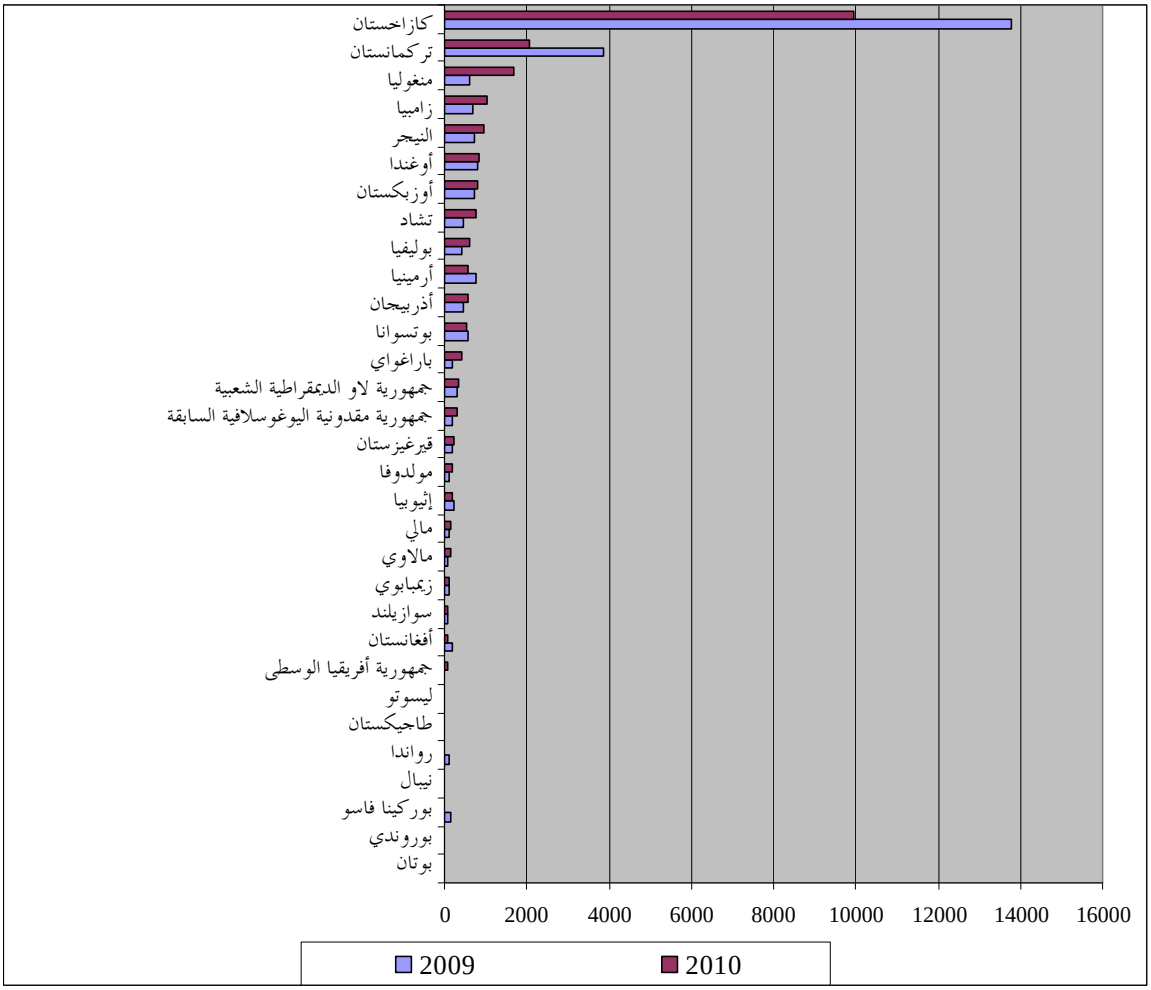

المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد، ٢٠١٢.

٥٣ - وانخفض عبء البلدان النامية غير الساحلية من الديون الخارجية انخفاضاً كبيراً، من نسبة ٦٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وشهدت المجموعة مزيداً من الانخفاض نسبته ٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وما برح أيضاً إجمالي أرصدة الديون الخارجية، كحصة من إيرادات الصادرات، في انخفاض منذ عام ٢٠٠٣. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى مبادرتين هما المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، اللتين أعفتا عدداً من البلدان المؤهلة من الديون. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن البلدان النامية غير الساحلية غير المؤهلة حالياً

للاستفادة من هاتين المبادرتين للإعفاء من الديون لديها مستويات مرتفعة جداً من الديون كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي كما هو مبين في الشكل الخامس. ولديها بالمثل أيضاً نسب مرتفعة لخدمة الديون. ومن المهم توفير بعض أشكال الدعم لتخفيف الديون المستحقة على تلك البلدان لتجنيبها الوصول إلى مستويات من الديون تفوق قدرتها على التحمل.

الشكل الخامس

الديون الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية كنسبة مئوية من إجمال الدخل القومي، ٢٠١٠

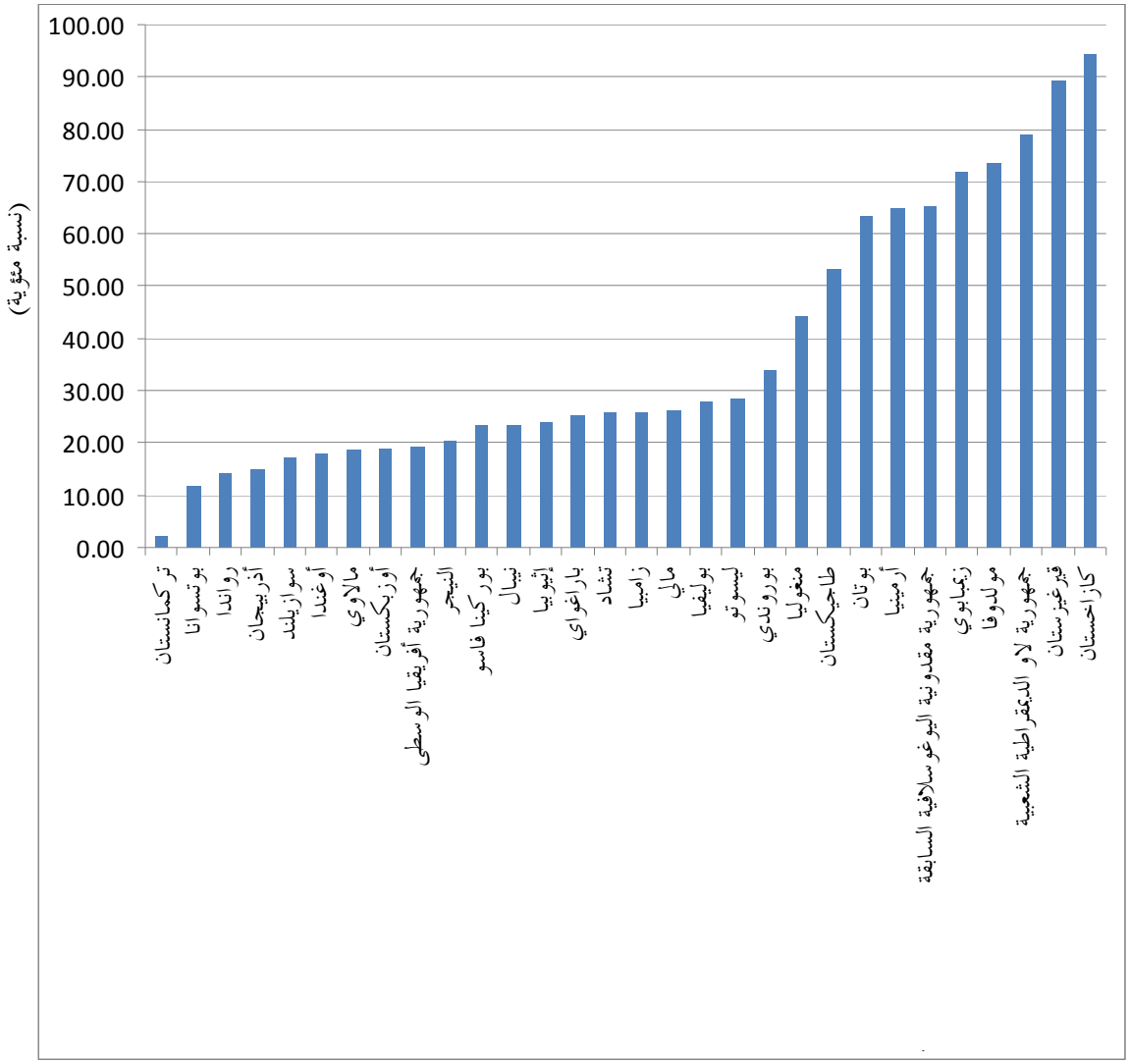

المصدر: البنك الدولي، ٢٠١٢.

٥٤ - وحصلت زيادة مستمرة في المبالغ المدفوعة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار مبادرة المعونة التجارية، حيث زادت من ٤,٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٠. وقد وُجِّهَت غالبية المعونة التجارية الإجمالية إلى بناء القدرة الإنتاجية، يليه الاستثمار في تطوير البنى الأساسية والمساعدة في بناء القدرات بالعمل في مجال وضع الاستراتيجيات وإجراء المفاوضات التجارية، وإرساء الأنظمة السياساتية، وتكاليف التسويات المتصلة بالتجارة.

٥٥ - كما أسهمت التحويلات المالية من المهاجرين في مواجهة بعض التحديات الحرجة في مجال القضاء على الفقر في الكثير من البلدان النامية غير الساحلية. وقد زادت التحويلات بوتيرة ثابتة من ٩,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١٦,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠.

٥٦ - وتلقت البلدان النامية غير الساحلية على نحو متزايد دعماً مالياً خارجياً في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشكلت بعض الشركات عبر الوطنية من عدد من البلدان النامية، خاصةً جنوب أفريقيا والصين والهند، المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٩. ومن ثم، فإن التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يوفر أحد المصادر المحتملة التي يمكن زيادة تسخيرها لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية.

خامسا - الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية

٥٧ - واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مساعدة البلدان النامية غير الساحلية من خلال تعبئة الدعم الدولي والدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة والتوعية باحتياجاتها الخاصة. ففي عام ٢٠١١، تعاون مكتب الممثل السامي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي في تنظيم اجتماع للخبراء صيغ فيه النص الأول لمشروع الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. ونتيجة لذلك، اعتمد مؤتمر وزراء النقل الأفارقة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إعلانا يدعو إلى الإسراع في وضع واعتماد الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا. وأيد مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٢ هذه المبادرة.

٥٨ - ويساعد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الآن البلدان النامية غير الساحلية في النظر في التصديق على الاتفاق

المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية من أجل المركز من العمل بكامل طاقته.

٥٩ - وساعدت لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج ألماتي، من خلال جملة أمور من بينها المساهمات الفنية، وبرامج بناء القدرات، والخدمات الاستشارية، ودعم تطوير البنية التحتية للنقل والترويج للصكوك القانونية المتعلقة بتيسير التجارة والنقل.

٦٠ - وفي عام ٢٠١٠، نشر البنك الدولي الدليل المعنون تحديث إدارة الحدود. وفي عام ٢٠١١، نشرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ''دراسة حالات أفريقية: لمحة عن المعونة لصالح التجارة على أرض الواقع في أفريقيا''، ونشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ''المبادئ التوجيهية بشأن وضع وتعزيز آليات التنسيق الوطنية لتيسير التجارة والنقل في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ''، وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، نشرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دليل أفضل الممارسات المتبعة عند المعابر الحدودية: منظور لتيسير التجارة والنقل.

٦١ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقات عمل تدريبية خاصة ببناء القدرات في مناطقها لتحسين أداء تيسير التجارة من خلال استخدام التجارة الإلكترونية (وإعمال الشباك الوحيد).

٦٢ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١١ أول منتدى للتجارة في أفريقيا، نظر في مسائل تيسير التجارة في القارة، ونُظمت أيضا حلقة عمل بشأن المفاوضات الدولية وتيسير التجارة في جماعة شرق أفريقيا.

٦٣ - وفي عام ٢٠١١، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حوارا رفيع المستوى في مجال السياسات العامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي. واعتمد في إعلان أولان بتار الذي أقرته في وقت لاحق اللجنة في دورتها السابعة والستين. وتقدم اللجنة الدعم للبلدان الأعضاء المحتملين لتيسير انضمامهم إلى الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ. وساعدت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، سبعة بلدان نامية غير ساحلية في تطبيق منهجية الوقت/التكلفة - المسافة لرصد أداء الممرات والمعابر الحدودية في المنطقة وتحديد الاختناقات على طول الممرات من أجل تحسينها.

٦٤ - وبدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في تنفيذ مشروع حساب تنمية لبناء قدرات سلطات المراقبة وشركات النقل من أجل تحسين كفاءة النقل عبر الحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٦٥ - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأنشطة في مجالي بناء القدرات والرصد لتعزيز وضمان التنفيذ السليم للاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود على المستوى الوطني. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تطوير البنية التحتية للنقل في سياق مشروعي طريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا والسكك الحديدية العابرة لأوروبا، وشجعت مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواءمة الاستثمارات في مجال النقل في إطار مشروع روابط النقل بين أوروبا وآسيا.

٦٦ - وفي عام ٢٠١١، أجرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة عن التكاليف اللوجستية وآثارها على التجارة والتنمية الاقتصادية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتقدم اللجنة أيضا الدعم التقني إلى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في صياغة خطة عمل استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢.

٦٧ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة التقنية في مجال تقييم احتياجات المعونة لصالح التجارة في البلدان النامية غير الساحلية.

٦٨ - وخصص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جزءا لتحليل الاتجاهات الحديثة في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية غير الساحلية في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١١، ويسر إدراج شواغل البلدان النامية غير الساحلية في الوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأونكتاد وقدم المساعدة في بناء القدرات ومساعدة أخرى تقنية في مجال تيسير التجارة والنقل.

٦٩ - وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، قدم البنك الدولي قروضا لتمويل مشاريع في بعض البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في مجال الإصلاحات الجمركية، ومشاريع تطوير البنية التحتية ومشاريع أخرى تعالج بعض العراقيل الخاصة في القدرات والمرتبطة بالطبيعة غير الساحلية لهذه البلدان. ومن بين الأمثلة على المشاريع الجارية الدعم المقدم لحكومة جمهورية مولدوفا في جهودها من أجل تحسين أداء النقل والأداء اللوجستي، والمشروع الخاص بتيسير النقل والعبور للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل تحسين البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية، والاستثمار في تيسير المرور العابر والنقل، وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات في قطاعي الجمارك والنقل.

٧٠ - وواصلت أمانة منظمة التجارة العالمية، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، تقديم المساعدة التقنية لأعضاء المنظمة والمراقبين فيها بناء على طلبهم لتقييم احتياجاتهم وأولوياتهم في مجال تيسير التجارة. وتواصل المنظمة الاضطلاع بدور الدعوة من أجل حشد التمويل للمعونة لصالح التجارة، وتسليط الضوء على احتياجات أعضائها والمراقبين فيها، وإبراز التنفيذ الفعال.

٧١ - وأجرى مركز التجارة الدولية في عام ٢٠١١ دراسات استقصائية للمؤسسات على الصعيد الوطني بخصوص تجارها مع التدابير غير التعريفية باعتبارها عقبات تعترض التجارة في ملاوي وباراغواي ورواندا وكازاخستان، وأنجز تقريرا نهائيا عن التدابير ذاتها في بوركينا فاسو. ويتعاون المركز مع وكالات أخرى في جمع النظم الرسمية، ويتبادل البيانات عن أداة خريطة الوصول إلى الأسواق الخاصة بالمركز التي تم تجديدها حديثا والتي تتضمن معلومات عن التدابير التعريفية وغير التعريفية. وقدم المركز أيضا برامج لبناء القدرات تتعلق بكيفية استخدام المعلومات عن التجارة والوصول إلى الأسواق في البحث عن فرص التصدير وتحليلها وتقييم أداء التجارة الوطنية.

٧٢ - وواصلت منظمة الجمارك العالمية تقديم المساعدة التقنية بشأن كيفية تنفيذ تدابير تيسير التجارة من خلال استحداث أدوات لتيسير التجارة وأنشطة لبناء القدرات الجمركية. ونظمت المنظمة في عام ٢٠١١ حلقات عمل وبعثات خاصة ببناء القدرات من أجل تبسيط الإجراءات الجمركية وتيسير التجارة، وذلك لفائدة بعض البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

٧٣ - وفي عام ٢٠١١، قامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع شركائها، بأنشطة خاصة ببناء القدرات لفائدة بعض البلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى شملت حلقتي عمل دون إقليميتين بشأن إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية وبشأن إدارة المخاطر في الجمارك. كما نظمت اجتماع مائدة مستديرة بشأن أمن النقل الداخلي.

٧٤ - وواصل الاتحاد الدولي للنقل على الطرق مساعدة البلدان النامية غير الساحلية الأوروبية الآسيوية على الانضمام إلى معاهدات واتفاقات التجارة والنقل. ونظم الاتحاد مؤتمرا دوليا في تبليسي في عام ٢٠١١ بشأن تطوير النقل البري الدولي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعبور الحدود، ومؤتمرا دوليا عقد في عام ٢٠١٢ في عشق آباد بشأن تطوير النقل والمرور العابر في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين. والاتحاد بصدد إدخال تطبيقات إلكترونية حديثة على الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي

الطرقي، واستحدث بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية برنامجا تدريبيا خاصا بالاتفاقية بلغات مختلفة من أجل موظفي الجمارك.

٧٥ - وواصلت أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقديم الدعم للبلدان الأعضاء فيها في ما يتعلق بتطوير الممرات وتيسير النقل والتجارة. ويسرت الجماعة وضع صكوك قانونية من أجل الإدارة المشتركة للممرات، ووضعت أطرا مؤسسية للإدارة المشتركة والمنسقة لممرات النقل باستخدام مفهوم مجموعة الممرات؛ ودعمت تطوير البنية التحتية الحيوية للنقل واللوجستيات في الممرات.

٧٦ - ودعمت منظمة التعاون الاقتصادي بناء خطوط النقل بالسكك الحديدية وعبر الطرق شملت خط السكة الحديدية الرابط بين إيران (جمهورية - الإسلامية) وتركمانستان وكازاخستان؛ وممر الطريق الرابطة بين أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وطاجيكستان وقيرغيزستان؛ وأطلقت بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقل مشروعا للرصد المنتظم للشاحنات للمساهمة في تعزيز وتيسير النقل البري الدولي والتجارة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

سادسا - الأعمال التحضيرية للاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي

٧٧ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٤/٦٦ أن يعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمر استعراضي شامل من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وفقا للفقرة ٤٩ من برنامج عمل ألماتي والفقرة ٣٢ من القرار ٢/٦٣ بشأن الوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، تسبقه أعمال تحضيرية إقليمية وعالمية ومواضيعية.

٧٨ - وعينت الجمعية العامة مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جهةَ تنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعملية الاستعراض التحضيرية؛ ودعت مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة الأخرى، من بينها الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، كل في نطاق ولايته، إلى توفير الدعم اللازم والمساهمة بنشاط في عملية الاستعراض التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي الشامل نفسه الذي يعقد كل عشر سنوات.

٧٩ - واستجابة للقرار ٢١٤/٦٦، أعد مكتب الممثل السامي مذكرة مفاهيمية وخريطة طريق لتوضيح سلسلة من الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية

التي يجري التخطيط لها، ولضمان المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة في الأنشطة التحضيرية منذ بدايتها.

٨٠ - وقُدمت المذكرة المفاهيمية وخريطة الطريق إلى اجتماع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات الذي عمل على بدء الأعمال التحضيرية على نطاق المنظومة من أجل المؤتمر الذي دعا إلى عقده مكتب الممثل السامي في شباط/فبراير ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة. وشارك مسؤولون كبار من أكثر من ٣٠ مؤسسة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمة دولية في الاجتماع وتشاوروا بخصوص جوانب المؤتمر المفاهيمية والفنية والتنظيمية، وبخصوص مساهمة كل منهم في العملية التحضيرية. وتشاور المجتمعون أيضا بشأن تنظيم الأنشطة السابقة للمؤتمر. وأشار المشاركون في الاجتماع المشترك بين الوكالات إلى أن تحديات وفرصا جديدة ظهرت منذ اعتماد برنامج عمل ألماتي، وشددوا على أنه يجب أخذها في الاعتبار في الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات. وتشمل هذه التحديات والفرص الجديدة ازدياد الاعتماد على السلع الأساسية المصنعة من الموارد الطبيعية؛ وارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، وازدياد التصحر وتدهور الأراضي، والضعف في مواجهة الصدمات الخارجية، وزيادة تدابير التقشف، وأهمية صناعة الخدمات والأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨١ - وسوف تستضيف حكومة كازاخستان الاجتماع المواضيعي الأول المعنون ”الاجتماع المواضيعي العالمي الرفيع المستوى بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة والمعونة لصالح التجارة“ في ألماتي يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسيشمل الاجتماع الأعمال التحضيرية الفنية للاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات تقييما جوهريا للتقدم المحرز في تنفيذ مجال الأولوية الثالث لبرنامج عمل ألماتي، ودراسة للإنجازات الرئيسية والقيود المصادفة وتحديد الفرص المتاحة. وسيسبق هذا الاجتماع الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي سيعقد في ألماتي في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٨٢ - ويجري مكتب الممثل السامي مشاورات مع اللجان الإقليمية بشأن الأعمال التحضيرية وتنظيم الاستعراضات الإقليمية في أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أُطلع كل من مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومكتبها للتنسيق على الأعمال التحضيرية للمؤتمر، وتقوم رئاسة المجموعة، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، بمشاورات سعيا لإيجاد بلد مضيف محتمل للمؤتمر.

سابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٨٣ – يمثل ارتفاع تكلفة التجارة الدولية عقبة خطيرة في وجه تجارة البلدان النامية غير الساحلية وتنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. إذ ارتفعت التكاليف التجارية لهذه البلدان منذ عام ٢٠٠٣. وتظل اقتصاداتها ضعيفة جدا في مواجهة الصدمات الخارجية نظرا للتنويع المحدود للصادرات، والقدرات الإنتاجية المحدودة، وعدم قدرة الصادرات على المنافسة وارتفاع تكاليف النقل والمرور العابر. وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية سلبا أيضا بارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة، وتغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي.

٨٤ – وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال زيادة الدعم المالي والمقدم في حينه والمستدام لمساعدتها على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ – وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة المالية والتكنولوجية وفي مجال بناء القدرات لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من مواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر، وعلى وجه الخصوص من خلال وضع استراتيجيات تكيف فعالة على سبيل الأولوية.

٨٦ – ولا بد من بذل مزيد من الجهود للحد من ارتفاع تكاليف النقل والمعاملات التجارية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. والمجتمع الدولي مدعو لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على إقامة نظم فعالة للنقل العابر من خلال زيادة الدعم المالي للنقل العابر والطاقة ومشاريع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير التجارة.

٨٧ – وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تعزيز التعاون الفعال من خلال تطوير ومواءمة السياسات ذات الصلة، وإعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لصيانة البنية التحتية للنقل العابر وإصلاحها. وينبغي تكرار المبادرات التي ثبت نجاحها وتمويلها تمويلا كاملا.

٨٨ – والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية مدعوة إلى التصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتيسير النقل والتجارة وإلى تنفيذها بفعالية. وينبغي للمجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، تقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل

مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تحسين قدرتها على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية.

٨٩ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تقوم، بدعم من شركائها في التنمية، تحويل اقتصاداتها استراتيجيا، وبناء قدراتها الإنتاجية لتعزيز تنافسيتها وبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي تشجيع الزيادة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى هذه البلدان وتحسين نقل التكنولوجيات، وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار المباشر الأجنبي ومشاركة القطاع الخاص.

٩٠ - ويشجَع كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على بذل المزيد من جهود الدعم لوضع وإبرام اتفاق حكومي دولي بشأن الطريق الرئيسي العابر لأفريقيا.

٩١ - وتكتسي مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة أهمية كبيرة للبلدان النامية غير الساحلية، ومن المهم أن يفي الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة الوارد في الوثيقة النهائية لجولة الدوحة بالهدف المتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية بوسائل شتى منها تخفيض مدة العبور وزيادة التيقن في مجال التجارة العابرة للحدود.

٩٢ - وينبغي التأكد من أن انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية يجري على نحو يساند التنمية من خلال مساعدة تقنية محددة الأهداف خلال جميع مراحل العملية.

٩٣ - والدول المتقدمة مدعوة إلى النظر في تقديم فرص أكبر لدخول السلع الآتية من البلدان النامية غير الساحلية إلى الأسواق من أجل المساعدة على التخفيف من ارتفاع تكاليف المعاملات الناجم عن خصائص هذه البلدان الجغرافية غير المواتية.

٩٤ - وينبغي للمجتمع الدولي زيادة دعمه لمبادرة المعونة لصالح التجارة لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على القيام، من الناحية الاستراتيجية، بتعزيز قدراتها الإنتاجية، وتطوير بناها التحتية، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

٩٥ - والبلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء مركز تفكير دولي للبلدان النامية غير الساحلية مدعوة إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

٩٦ - وسيجري المؤتمر الشامل القادم من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض برنامج عمل ألماتي، المقرر عقده في ٢٠١٤، تقييما شاملا لتنفيذ برنامج عمل ألماتي وسيقدم خطة إنمائية من شأنها أن تمكن البلدان النامية غير الساحلية من الاندماج في نظام التبادل التجاري العالمي، والاقتراب أكثر من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في العقد المقبل، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وستساعد نتيجة المؤتمر الاستعراضي البلدان النامية غير الساحلية على خفض تكاليف التجارة، وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وتنويع صادراتها، وتحسين القدرة التنافسية لصادراتها، وإقامة اقتصادات تتوفر فيها مقومات الاستمرار والاستدامة وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية والداخلية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أهمية خاصة للعملية التحضيرية، وأن يضمن مشاركة نشطة لهذه البلدان في المؤتمر. ومنظومة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم اللازم لإنجاح هذا المؤتمر.

٩٧ - والدول المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية مدعوة لتقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لتيسير تنفيذ مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي ومتابعة نتائجه.

المرفق

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، ٢٠٠٠-٢٠١٠

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي					
	الثابتة في عام ٢٠٠٥ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			نصيب الفرد (بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٥ بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
إثيوبيا	٨ ٩٩٤	١٨ ٢٩٢	٢٠ ٥٦٦	٢٤٨	٢,٢	٨,٤	١١,٧
أذربيجان	٧ ٠٤٠	٢٦ ٩٤٦	٢٨ ٢٨٣	٣ ١٢٦	٧,٤	٨,٨	٤,٨
أرمينيا	٢ ٧٥٤	٥ ٧٩٣	٥ ٩١٥	١ ٩١٣	٨,٥	(١٥,٣)	٢,١
أفغانستان	٣ ٠٦٨	٩ ٠٩٢	٩ ٨٤٠	٢٨٦	(٣,٥)	٠,٦	٧,٩
أوزبكستان	١٠ ٩٨٩	١٩ ٩٣٠	٢١ ٦٢٤	٧٦٨	٤,٦	٧,٨	٨,٢
أوغندا	٧ ٢٩٦	١٣ ٣٩١	١٣ ٧٢٩	٤١١	٥,٩	٤,٣	٢,٥
باراغواي	٦ ٥٨٧	٨ ٤٧١	٩ ٧٦٤	١ ٥١٣	١,٠	(٣,٩)	١٤,٢
بوتان	٥٦٠	١ ١٥٣	١ ٢٣٠	١ ٦٩٥	٦,٣	٦,٥	٦,٥
بوتسوانا	٧ ٩٣٧	١١ ٠٥٠	١١ ٨٤٥	٥ ٩٠٢	٢,٨	(٥,١)	٦,٩
بوركينا فاسو	٤ ٠١٢	٦ ٦٣٨	٧ ٠٢٣	٤٢٦	٥,٤	٣,٢	٥,٦
بوروندي	١ ٠٠٦	١ ٣٥١	١ ٤٠٤	١٦٧	٠,٨	٣,٣	٣,٨
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٨ ٢٠١	١١ ٤٨٠	١١ ٩٥٤	١ ٢٠٤	٣,٣	٣,٣	٤,٠
تركمانستان	٩ ٦٩٨	١٨ ٦٥٦	٢٠ ٣٧٦	٤ ٠٤١	٣,٥	٥,٩	٨,٨
تشاد	٢ ٩٤٤	٥ ٩٢٨	٦ ٢٢٨	٥٥٥	٤,٥	٠,٣	٤,٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	١ ٣٨١	١ ٥٦٠	١ ٦١١	٣٦٦	١,٠	١,٨	٣,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢ ٠١٦	٤ ٠٦٥	٤ ٣٨٠	٧٠٦	٤,٢	٧,٢	٧,٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥ ٥٣٩	٦ ٩٤١	٧ ٠٦٢	٣ ٤٢٧	١,٢	(٠,٩)	١,٧
جمهورية مولدوفا	٢ ١٢٢	٣ ٢٧٠	٣ ٤٩٧	٩٨٢	٦,٠	(٦,٢)	٦,٧
رواندا	١ ٧٨٣	٣ ٥٨٥	٣ ٨٥٤	٣٦٣	٤,٣	٥,٩	٧,٢

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي					
	الثابتة في عام ٢٠٠٥ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)			نصيب الفرد (بالأسعار الثابتة في عام ٢٠٠٥ بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
زامبيا	٥ ٧٥٩	٩ ٢٣٤	٩ ٨٩٠	٧٦٥	٤,٩	٥,٩	٦,٩
زمبابوي	٧ ٧٤٩	٥ ٩٢٨	٦ ٤٦٢	٥١٤	(٠,٢)	٧,٠	٨,٦
سوازيلند	٢ ٣٢١	٢ ٨٣٣	٢ ٨٨٩	٢ ٤٣٦	صفر	١,٢	٢,٠
طاجيكستان	١ ٤٥٧	٢ ٩٧٢	٣ ١٦٦	٤٦٠	٩,٠	٣,٩	٦,٣
قيرغيزستان	٢ ٠٤٣	٣ ٠٧١	٣ ٠٢٩	٥٦٥	٤,١	٢,٨	(١,٤)
كازاخستان	٣٤ ٨٧٧	٧١ ٧٧٣	٧٦ ٨٠٥	٤ ٧٠٧	١٠,١	١,٢	٦,٨
ليسوتو	١ ١٧٨	١ ٥٩٩	١ ٦٣٨	٧٥٤	٣,٤	٣,٠	٢,٤
مالي	٤ ٠٢٦	٦ ٦٠٥	٦ ٨٩٩	٤٤٩	٨,٩	٤,٤	٤,٤
ملاوي	٢ ٤٤٩	٣ ٧٣١	٣ ٩٨٠	٢٦٧	(١,١)	٨,٦	٦,٥
منغوليا	١ ٨٤٣	٣ ٢٤٧	٣ ٤٥٤	١ ٢٥٣	٥,٥	(١,٣)	٦,٢
نيبال	٦ ٩٦٠	٩ ٨١٤	١٠ ٢٦١	٣٤٢	٣,٣	٤,٣	٤,٥
النيجر	٢ ٧٠٢	٣ ٩٩٢	٤ ٢٩٠	٢٧٧	٥,٥	(٠,٩)	٧,٢
البلدان النامية غير الساحلية	**١٢ ٣٣٥**	**٢٦ ٧٢٤**	**٢٨ ٦٨٢**	**٢ ٣٢٢**	**٥,٠**	**٣,١**	**٦,٦**
بلدان المرور العابر النامية	**٤ ٨٥٩ ٦٢٣**	**٨ ٦٣٤ ٢٢١**	**٨ ٩٩٥ ٤٣٢**	**٤ ٨٨٨**	**٤,٥**	**٤,٤**	**٧,٠**

المصدر: الشعبة الإحصائية.

الجدول ٢

المبالغ المستلمة من المساعدة الإنمائية الرسمية ومساعدات المانحين المخصصة للنقل والتخزين والاتصالات

البلدان النامية غير الساحلية	صافي المبالغ المستلمة من المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالإسعار الثابتة في عام ٢٠٠٩)			المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)	مساعدات المانحين المخصصة للنقل والتخزين والاتصالات (بملايين دولارات الولايات المتحدة بالإسعار الحالية)		مدفوعات المعونة الموجهة للتجارة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالإسعار الثابتة)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠١٠
إثيوبيا	١ ٠٣٧	٢ ١٧٦	٣ ٤٦٧	١١,٥	١٢٥	٢٣٢	٥٠٢	١ ٠١٤
أذربيجان	١٩٥	٢٥٠	١٨٢	٠,٧	٣	١٦	٨٧	٩٢
أرمينيا	٢٩٩	١٩٥	٣٩٨	٥,٣	١٤	٢٠	٨٥	١٧٧
أفغانستان	٢٢٠	٣ ١٤٩	٦ ٤٤٥	٤٩,٩	٩٤	٧٩٠	٩٨٤	١ ٧٦٩
أوزبكستان	٢٣٠	١٩٤	٢٢٥	١,٩	١	٥١	٢٦	٨٤
أوغندا	١ ٢٩٦	١ ٣٥٢	١ ٦٦٣	١٢,٦	٣١	١٠١	٤٢٦	٤٢٦
باراغواي	١٠٤	٥٨	١٦٣	١,١	٢	٢٦	١١٧	١٩١
بوتان	٨٣	١٠٥	١٣٨	١١,٠	١١	١٨	٢٩	٤٤
بوتسوانا	٤٦	٥٦	١٦٦	٢,٨	صفر	٨	١٥	١٣
بوركينا فاسو	٣٣٣	٨١١	١ ٠٨٥	١٤,١	٤٦	٥٧	٢٨٣	٢٢٦
بوروندي	١٥٠	٤٢٠	٦٢٧	٤٢,١	٣	٥٣	١٠٢	٩٨
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٧٢٤	٧٤٨	٨٠٩	٤,٢	٢٧	٨٤	١٣٦	٢٤٦
تركمانستان	٤٦	٣٥	٣٨	٠,٥	صفر	١	١	٣
تشاد	٢٠٨	٤٤١	٤٨٧	١٠,٠	٢٩	٣٩	٣٢	٦٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	١١١	١٠٣	٢٦١	١٣,٠	٣	١٦	٣٠	٢٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٨٣	٣٤٦	٤٤٧	٦,٧	٥٥	٢٩	١٣٨	١١٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٤٠١	٢٦٥	١٥٥	٢,٠	صفر	١	٤٦	٦٠
جمهورية مولدوفا	١٧٨	١٩٦	٤٤٧	٥,٣	١	٤٠	١٠١	١٥٧
رواندا	٤٩٦	٦٤٩	٩٨٩	١٨,٣	٩	٣١	٢٦	٨٨
زامبيا	١ ٢٠٩	١ ٣٢٠	٩٠١	١٢,١	٥٥	٢٦	١٠٨	٩٢

البلدان النامية غير الساحلية	صافي المبالغ المستلمة من المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالإسعار الثابتة في عام ٢٠٠٩)			المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي (نسبة مئوية)	مساعدات المانحين المخصصة للنقل والتخزين والاتصالات (ملايين دولارات الولايات المتحدة بالإسعار الحالية)		مدفوعات المعونة الموجهة للتجارة (بملايين دولارات الولايات المتحدة، بالإسعار الثابتة)	
	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠١٠
زمبابوي	٢٥١	٤١٨	٧٤٠	١٦,٣	١	صفر	١٩	٥٠
سوازيلند	١٩	٥٥	٨٧	٣,١	٢	صفر	٩٣	٢٤٣
طاجيكستان	١٨١	٢٨٧	٥١٨	٩,١	صفر	٢٧	١٠	١٥
قيرغيزستان	٢٩٦	٣٠٨	٣٢٧	٥,٩	٩	٧	٥٤	٦٠
كازاخستان	٢٣٥	٢٦١	١٨٧	٠,٤	٥٩	٣	١٠٨	٥٥
ليسوتو	٦٠	٧٦	٢٥٣	٤,٩	١٨	١٢	١٨	٢١
مالي	٤٦٥	٨٢١	١ ٠٨٦	١٢,٤	٥٠	٥٠	١١٧	١٣٢
ملاوي	٦٤٢	٦٣٩	٩٩٥	١٨,٢	٣٢	٣١	٤٣	٣٦
منغوليا	٢٨٠	٢٤٦	٣٣٥	٨,٤	٣٣	٣٢	٣١٧	٢٣٦
نيبال	٥٤٦	٤٧٨	٩٢٩	٦,٠	٤٠	٥٥	٤٤	٥٨
النيجر	٣٢٧	٦٠٦	٧٢٧	٩,١	٢٢	٦٠	٦٥	١٩٠
البلدان النامية غير الساحلية	**١١ ٠٥١**	**١٧ ٠٦١**	**٢٥ ٢٧٧**		**٧٧٥**	**١ ٩١٥**	**٤ ١٦٢**	**٦ ٠٨٣**

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول ٣

الديون الخارجية، وخدمة الديون، وتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون

البلدان النامية غير الساحلية	مجموع الديون الخارجية (كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي)			مجموع خدمة الديون (كنسبة مئوية من الصادرات من البضائع والخدمات والدخل)			تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
إثيوبيا	٨٥,٩	١٥,٨	٢٤,١	٧,٢	٣,٠	–	٢ ٧٣٥	١ ٨٦٢
أذربيجان	٢٥,١	١١,٣	١٤,٩	٧,٠	١,٥	١,٤	–	–
أرمينيا	٦٤,٢	٥٦,١	٦٤,٨	١٠,٩	٢٠,٦	٣٣,٤	–	–
أفغانستان	–	–	–	–	–	–	٦٥٤	٢٠
أوزبكستان	٤٩,١	٢٠,١	١٩,٠	–	–	–	–	–
أوغندا	٧٢,٧	١٥,٩	١٧,٩	٩,٨	٢,١	١,٨	١ ٥٠٩	٢ ٢٤٥
باراغواي	٥٨,٢	٢٨,٦	٢٥,٣	١٢,٣	٥,٩	٤,٦	–	–
بوتان	٨٢,٤	٦١,٢	٦٣,٣	٥,١	١٤,١	–	–	–
بوتسوانا	٦,٩	١٤,١	١١,٦	١,٣	١,٠	١,٥	–	–
بوركينا فاسو	٤٠,٥	٢٢,٧	٢٣,٣	١١,٩	٣,٧	–	٨١٢	٧٦٤
بوروندي	٢٣٠,١	٣٨,٥	٣٣,٨	٦٣,٦	١٦,٦	–	١ ٠٠٩	٥٨
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٧٤,٦	٣٤,٥	٢٧,٨	٢١,٣	١٠,٤	٩,٣	١ ٩٤٩	١ ٩٥٣
تركمانستان	٢٩,٦	٣,٢	٢,١	–	–	–	–	–
تشاد	٦٧,٠	٢٨,٥	٢٥,٧	٦,٠	–	–	٢٤١	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٢,٥	٢٠,٠	١٩,٢	–	–	–	٦٧٥	٤٣٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١١٤,١	٩٢,٣	٧٩,٠	٢١,٨	١٤,٨	–	–	–
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٤٠,٨	٦٠,٨	٦٥,١	١٣,٥	١٤,٨	١٥,٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٨٧,٥	٦١,٩	٧٣,٥	١١,٤	١٤,٩	١٢,٨	–	–
رواندا	٨٤,٥	١٤,٣	١٤,٢	١٥,١	٢,١	٢,٣	٩٥٦	٢٨٣
زامبيا	١٦٠,٥	٢٦,٦	٢٥,٨	٤٣,٥	٣,٧	١,٩	٣ ٦٧٢	١ ٩٦٢

البلدان النامية غير الساحلية	مجموع الديون الخارجية (كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي)			مجموع خدمة الديون (كنسبة مئوية من الصادرات من البضائع والخدمات والدخل)			تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١١
زمبابوي	٨٠,٥	٨٩,٠	٧١,٨	–	–	–	–	–
سوازيلند	٢١,٠	١٥,٤	١٧,٢	١,٣	٢,١	–	–	–
طاجيكستان	٧٨,٥	٥٢,٠	٥٣,١	٨,٣	٣٨,٢	٤٤,٨	–	–
قيرغيزستان	١٠٩,٠	٨٨,٦	٨٩,٢	٢١,٦	١٠,٤	٢١,٩	–	–
كازاخستان	٧٨,٣	١٠٨,٤	٩٤,٣	٣٤,٩	٥٠,٩	٧١,٤	–	–
ليسوتو	٥٨,٥	٣١,١	٢٨,٤	٨,١	٢,٥	١,٩	–	–
مالي	٧٢,٦	٢٤,١	٢٦,١	٦,٥	٣,١	٢,٥	٧٩٢	١ ٣٠٨
ملاوي	١٢٩,٩	٢٢,٢	١٨,٥	٨,٦	–	–	١ ٣٧٩	٨٩٨
منغوليا	٩٣,٠	٤٨,٨	٤٤,٣	٣٤,٠	٤,٧	٥,٠	–	–
نيبال	٥٠,٠	٢٨,٢	٢٣,٤	١٠,١	١٠,١	١٠,٥	–	–
النيجر	٧٨,٢	٢١,٢	٢٠,٥	٨,٦	–	–	٩٤٧	٦٥١
البلدان النامية غير الساحلية	**٦٧,٨**	**٤٦,٩**	**٤٣,٣**	**١٩,٣**	**٢٠,١**	**٣٠,٦**	**١٧ ٣٣٠**	**١٢ ٤٣٩**

المصدر: البنك الدولي والشعبة الإحصائية.

الجدول ٤

تجارة البضائع وصادراتها ووارداتها على الصعيد الدولي

البلدان النامية غير الساحلية	تجارة البضائع (بملايين دولارات الولايات المتحدة)						النسبة المئوية من الصادرات العالمية	
	مجموع الصادرات			مجموع الواردات				
	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١٠
إثيوبيا	٥١٣	١ ٦١٨	٢ ٥٨٠	٢ ٦٨٦	٧ ٩٧٤	٩ ٦٩٢	٠,٠١	٠,٠٢
أذربيجان	٢ ٥٩٢	٢١ ٠٩٧	٢٦ ٤٧٦	٢ ٦٢٦	٦ ١١٩	٦ ٥٩٧	٠,٠٣	٠,١٧
أرمينيا	٦٧٠	٦٨٤	١ ٠١١	١ ٢٣٧	٣ ١٧٥	٣ ٧٨٢	٠,٠١	٠,٠١
أفغانستان	١٤٤	٤٠٣	٣٨٨	٢ ١٠١	٣ ٣٣٦	٥ ١٥٤	صفر	صفر
أوزبكستان	٣ ١٨٩	١٠ ٧٣٥	١١ ٨٥٧	٢ ٦٦٢	٩ ٠٢٣	٨ ٣٨٤	٠,٠٤	٠,٠٨
أوغندا	٥٣٢	٢ ٣٢٧	٢ ١٦٤	١ ٣٧٥	٤ ٢٤٧	٤ ٦٦٤	٠,٠١	٠,٠١
باراغواي	١ ٣٠٦	٣ ١٦٧	٤ ٥٣٤	١ ٩٢١	٦ ٩٤٠	١٠ ٠٤٠	٠,٠٢	٠,٠٣
بوتان	١٣٣	٤٩٦	٦٤١	٢٤٩	٥٢٩	٨٥٤	صفر	صفر
بوتسوانا	٢ ٨١٠	٣ ٤٥٦	٤ ٦٩٣	٢ ٤٤٩	٤ ٧٢٨	٥ ٦٥٧	٠,٠٤	٠,٠٣
بوركينا فاسو	٣١٤	٩٠٠	١ ٢٨٨	٩٢٥	١ ٨٧٠	٢ ٠٤٨	صفر	٠,٠١
بوروندي	٣٨	٦٢	١٠٠	١٤٥	٤٠٢	٥٠٩	صفر	صفر
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١ ٦٥١	٥ ٢٩٧	٦ ١٧٩	١ ٦٨٤	٤ ٤٠٩	٥ ٣٦٦	٠,٠٢	٠,٠٤
تركمانستان	٣ ٦٣٢	٦ ٥٩٥	٦ ٠٠٠	٢ ٥١٢	٦ ٧٥٠	٥ ٦٠٠	٠,٠٥	٠,٠٤
تشاد	٥٩٥	٢ ٦٣٦	٣ ٤١١	٧٨٨	٢ ٢٨٩	٢ ٥٠٧	٠,٠١	٠,٠٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢٧	١٢٤	١٣٩	١١٩	٢٧١	٣٤١	صفر	صفر
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٣٥	١ ٠٠٥	١ ٧٤٦	٤٦٢	١ ٤١٤	٢ ٠٦٠	صفر	٠,٠١
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١ ٣٦٧	٢ ٦٩٢	٣ ٢٩٢	٢ ٣٠٦	٥ ٠٤٣	٥ ٤٦٢	٠,٠٢	٠,٠٢
جمهورية مولدوفا	٧٩٠	١ ٢٨٨	١ ٥٨٢	١ ٤٠٢	٣ ٢٧٨	٣ ٨٥٥	٠,٠١	٠,٠١
رواندا	٦٣	١٩٣	٢٩٧	٢٦٢	١ ٣٠٨	١ ٤٣١	صفر	صفر
زامبيا	٩٨٠	٤ ٣١٢	٧ ٢٠٠	١ ٥٧٤	٣ ٧٩٣	٥ ٣٢١	٠,٠١	٠,٠٥
زمبابوي	١ ٦٧٠	٢ ٢٦٩	٢ ٥٠٠	١ ٧١٠	٢ ٩٠٠	٣ ٧٠٠	٠,٠٢	٠,٠٢

البلدان النامية غير الساحلية	تجارة البضائع (بملايين دولارات الولايات المتحدة)						النسبة المئوية من الصادرات العالمية	
	مجموع الصادرات			مجموع الواردات				
	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٣	٢٠١٠
سوازيلند	١ ٦٥٥	١ ٤٧١	١ ٥٥٢	١ ٤٥٧	١ ٦٢٣	١ ٧٠٣	٠,٠٢	٠,٠١
طاجيكستان	٧٧٢	٩٩١	١ ١٨٤	٨٦٤	٢ ٥٦٩	٢ ٦٥٨	٠,٠١	٠,٠١
قيرغيزستان	٥٨٢	١ ٦٧٣	١ ٧٦٠	٧١٧	٢ ٩٧٤	٣ ٢٢٣	٠,٠١	٠,٠١
كازاخستان	١٢ ٩١٦	٤٣ ١٩٦	٥٧ ٢٤٤	٩ ٥٥٤	٢٨ ٤٠٩	٢٤ ٠٢٤	٠,١٧	٠,٣٨
ليسوتو	٤٧٩	٧٢٦	٨٠١	١ ١١٥	١ ٩٠٩	٢ ١٢٦	٠,٠١	٠,٠١
مالي	١ ٠٠٧	١ ٧١٥	١ ٩٩٦	١ ٢٧١	٢ ٤٣١	٢ ٧٨١	٠,٠١	٠,٠١
ملاوي	٥٠٢	١ ١٨٨	١ ٠٦٦	٧٨٥	٢ ٠٢٢	٢ ١٧٣	٠,٠١	٠,٠١
منغوليا	٦١٦	١ ٩٠٠	٢ ٨٩٥	٨٠١	٢ ١٣١	٣ ٢٧٧	٠,٠١	٠,٠٢
نيبال	٦٥٣	٨٨٦	٨٣٤	١ ٨٠٢	٤ ٣٨٤	٥ ١٢٨	٠,٠١	٠,٠١
النيجر	٣٥٢	٩٩٧	١ ٠٤٠	٥٦٦	٢ ٣٦٤	٢ ٢٩٠	صفر	٠,٠١
مجموع البلدان النامية غير الساحلية	**٤٢ ٩٨٦**	**١٢٦ ٠٩٧**	**١٥٨ ٤٥٤**	**٥٠ ١٢٧**	**١٣٠ ٦١٤**	**١٤٢ ٤٠٧**	**٠,٥٧**	**١,٠٥**
مجموع بلدان المرور العابر	**٧٥٠ ٣١٢**	**٢ ٣٥١ ٩٢٩**	**٣ ٠٤٣ ٨٣٥**	**٨٩٧ ٨٥٠**	**٢١٩ ٩١٢**	**٢ ٩٣٦ ٩٨٤**	**١٣,٣٦**	**٢٠,٠٩**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ٥

مؤشرات التكاليف التي تتكبدها البلدان لكونها غير ساحلية

البلدان النامية غير الساحلية	تدفقات تجارة البلدان النامية غير الساحلية مقارنة باقتصادات ساحلية نموذجية (نسبة مئوية)			تكاليف النقل الإضافية التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية مقارنة باقتصادات ساحلية نموذجية (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠
إثيوبيا	٦٧	٦٨	٦٥	٥٧	٥٨	٥٥
أذربيجان	٧١	٧٤	٧٤	٣٥	٣٥	٣٣
أرمينيا	٥٤	٥٢	٥٣	٢٩	٣٢	٣١
أفغانستان	٢٧	٣٠	–	٥٦	٥٣	–
أوزبكستان	٥٢	٥١	٥٠	٣١	٣٣	٣٢
أوغندا	٣٧	٣٥	٣٨	٤٦	٤٧	٤٦
باراغواي	٤١	٤٢	٤٣	٢٤	٢٣	٢١
بوتان	٧٣	٧٠	٦٨	٣٠	٣٣	٣٢
بوتسوانا	٨٤	٨٢	٨٣	٤٤	٤٦	٤٧
بوركينا فاسو	٣٧	٣٩	٣٧	٥١	٥٢	٥٢
بوروندي	٤٠	٤٣	٤٤	٣٩	٤٢	٤١
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٦٠	٥٧	٥٨	٣٩	٤١	٤٢
تركمانستان	٧٤	٧٢	٧١	٣٤	٣٥	٣٦
تشاد	٤٧	٤٣	٤٦	٥٩	٥٤	٥٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٧	٤٧	٥٠	٥١	٥٢	٥٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٨	٣٨	٣٩	٣٦	٣٨	٣٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥٢	٥٤	–	١٨	١٨	–
جمهورية مولدوفا	٣٣	٣٣	٣٦	٢٦	٢٧	٢٥
رواندا	٤٧	٤٥	٤٣	٤٦	٤٥	٤٨
زامبيا	٥١	٤٨	٥٠	٤٧	٤٨	٤٩
زمبابوي	٤٢	٤٢	٤١	٥٣	٥١	٥٤

البلدان النامية غير الساحلية	تدفقات تجارة البلدان النامية غير الساحلية مقارنة باقتصادات ساحلية نموذجية (نسبة مئوية)			تكاليف النقل الإضافية التي تتكبدها البلدان النامية غير الساحلية مقارنة باقتصادات ساحلية نموذجية (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠
سوازيلند	٤٦	٤٤	٤٨	٣٩	٣٨	٣٨
طاجيكستان	٦١	٦٤	٦٤	٣١	٢٦	٢٥
قيرغيزستان	٤٥	٤٨	٤٧	٣٦	٣٦	٣٥
كازاخستان	٩٠	٩١	٩٣	٣١	٢٨	٢٧
ليسوتو	٣٥	٣٥	٣٥	٥٥	٥٥	٥٦
مالي	٣٣	٣٤	٣٣	٦١	٦٤	٦٦
ملاوي	٣٧	٤٠	٤٠	٤٧	٤٨	٥٠
منغوليا	٤٧	٤٤	٤٤	٣٧	٣٥	٣٧
نيبال	٣٦	٣٥	٣٦	٣٦	٣٨	٤٠
النيجر	٣٣	٣٣	٣١	٥٧	٥٩	٥٧
متوسط البلدان غير الساحلية	**٥٩**	**٦٠**	**٦١**	**٤٤**	**٤٤**	**٤٥**

ملاحظة: قام بحساب هذه المؤشرات مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام نموذج الجاذبية. ويمكن الحصول على تفاصيل المنهجية عند الطلب من مكتب الممثل السامي.

الجدول ٦

مؤشرات الاتصالات المختارة

البلدان النامية غير الساحلية	عدد المشتركين في خدمات الخطوط الهاتفية والهاتف الخلوي لكل ١٠٠ نسمة				مستعملو الإنترنت من بين كل ١٠٠ نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية		الهاتف الخلوي		
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠
إثيوبيا	٠,٤	١,١	صفر	٧,٩	٠,٨
أذربيجان	١٠,٠	١٦,٦	٥,٢	١٠٠,٦	٣٦,٥
أرمينيا	١٧,٣	١٩,١	٠,٦	١٢٥,٠	٣٧,٠
أفغانستان	٠,١	٠,٤	صفر	٣٧,٨	٣,٧
أوزبكستان	٦,٧	٦,٦	٠,٢	٧٤,٤	١٩,٥
أوغندا	٠,٣	١,٠	٠,٥	٣٨,٤	١٢,٥
باراغواي	٥,٣	٦,٣	١٥,٤	٩١,٦	٢٣,٦
بوتان	٢,٥	٣,٦	صفر	٥٤,٣	١٣,٦
بوتسوانا	٧,٧	٦,٨	١٢,٦	١١٧,٨	٦,٠
بوركينا فاسو	٠,٤	٠,٩	٠,٢	٣٤,٧	١,٤
بوروندي	٠,٣	٠,٤	٠,٣	١٣,٧	٢,١
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٦,١	٨,٥	٧,٠	٧٢,٣	٢٠,٠
تركمانستان	٨,١	١٠,٣	٠,٢	٦٣,٤	٢,٢
تشاد	٠,١	٠,٥	٠,١	٢٣,٣	١,٧
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٣	٠,٣	٠,١	٢٣,٢	٢,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٨	١,٧	٠,٢	٦٤,٦	٧,٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٥,٣	٢٠,٠	٥,٨	١٠٤,٥	٥١,٩
جمهورية مولدوفا	١٦,٠	٣٢,٦	٣,٨	٨٨,٩	٤٠,١
رواندا	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٣٣,٤	٧,٧
زامبيا	٠,٨	٠,٧	١,٠	٣٨,٣	٦,٨
زمبابوي	٢,٠	٣,٠	٢,١	٥٩,٧	١١,٥

البلدان النامية غير الساحلية	عدد المشتركين في خدمات الخطوط الهاتفية والهاتف الخلوي لكل ١٠٠ نسمة				مستعملو الإنترنت من بين كل ١٠٠ نسمة
	خطوط الهاتف الرئيسية		الهاتف الخلوي		
	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠
سوازيلند	٣,٠	٣,٧	٣,١	٦١,٨	٨,٠
طاجيكستان	٣,٥	٥,٣	صفر	٨٦,٤	١١,٦
قيرغيزستان	٧,٧	٩,٤	٠,٢	٩١,٣	٤٠,٠
كازاخستان	١٢,٣	٢٤,٦	١,٣	١٢١,٢	٣٣,٤
ليسوتو	١,١	١,٨	١,١	٣٢,٢	٣,٩
مالي	٠,٣	٠,٧	٠,١	٤٧,٧	٢,٧
ملاوي	٠,٤	١,١	٠,٤	٢٠,٤	٢,٣
منغوليا	٤,٩	٧,٠	٦,٤	٩١,١	١٢,٩
نيبال	١,١	٢,٨	٠,٠	٣٠,٧	٦,٨
النيجر	٠,٢	٠,٥	٠,٠	٢٤,٥	٠,٨
متوسط البلدان النامية غير الساحلية	**٢,٧**	**٣,٩**	**١,٠**	**٤٣,٢**	**٨,٩**

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (انظر www.itu.int/ITU-D/ict/).

الجدول ٧

صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الحالية)

البلدان النامية غير الساحلية	صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي		
	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
أفغانستان	٠,٢	١٨٥,٠	٧٥,٧
أرمينيا	١٠٤,٢	٧٧٧,٥	٥٧٧,٣
أذربيجان	١٢٩,٩	٤٧٣,٣	٥٦٣,١
بوتان	٠,٠	١٤,٧	١١,٧
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٧٣٦,٤	٤٢٣,٠	٦٢٢,٠
بوتسوانا	٥٧,٢	٥٧٩,٤	٥٢٩,٣
بوركينا فاسو	٢٣,١	١٧١,٤	٣٧,١
بوروندي	١١,٧	٩,٩	١٤,١
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٨	٤٢,٣	٧٢,٠
تشاد	١١٥,٢	٤٦١,٨	٧٨١,٤
إثيوبيا	١٣٤,٦	٢٢١,٥	١٨٤,٠
كازاخستان	١ ٢٨٢,٥	١٣ ٧٧١,٤	٩ ٩٦١,٠
قيرغيزستان	(٢,٤)	١٨٩,٦	٢٣٣,٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٣,٩	٣١٨,٦	٣٥٠,٠
ليسوتو	٣١,٥	٤٨,٠	٥٤,٧
ملاوي	٣٩,٦	٦٠,٤	١٤٠,٠
مالي	٨٢,٤	١٠٩,١	١٤٧,٦
منغوليا	٥٣,٧	٦٢٣,٦	١ ٦٩١,٤
نيبال	(٠,٥)	٣٨,٦	٣٩,٠
النيجر	٨,٤	٧٣٨,٩	٩٤٦,٩
باراغواي	١٠٤,١	٢٠٨,٧	٤١٨,٧
جمهورية مولدوفا	١٢٧,٥	١٢٧,٨	١٩٨,٩
رواندا	٨,١	١١٨,٧	٤٢,٣
سوازيلند	١٠٥,٨	٦٥,٧	٩٢,٧
طاجيكستان	٢٣,٥	١٥,٨	٤٤,٨
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١٥,١	٢٠١,٤	٢٩٣,٢
تركمانستان	١٣١,٠	٣ ٨٦٧,٠	٢ ٠٨٣,٠

البلدان النامية غير الساحلية	صافي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي		
	٢٠٠٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
أوغندا	١٨٠,٨	٨١٥,٩	٨٤٧,٦
أوزبكستان	٧٤,٧	٧١١,٠	٨٢٢,٠
زامبيا	١٢١,٧	٦٩٤,٨	١٠٤١,٤
زمبابوي	٢٣,٢	١٠٥,٠	١٠٥,٤
مجموع البلدان النامية غير الساحلية	**٣ ٩٥٨,١**	**٢٦ ١٨٩,٨**	**٢٣ ٠٢٢,٠**
مجموع بلدان المرور العابر	**١٠٦ ٧٧٠,٠**	**٢٤٣ ٢٦٥,٠**	**٢٧٩ ٦٣٠,٠**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ٨

مؤشرات مختارة عن التنمية الاجتماعية

البلدان النامية غير الساحلية	الفقر المدقع: السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للشخص في اليوم (نسبة مئوية)	انتشار نقص التغذية (كنسبة مئوية من مجموع السكان)	صافي معدل القيد في المدارس الابتدائية	الغطاء الحرجي (كنسبة مئوية من مساحة الأراضي)		دليل التنمية البشرية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)		المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
إثيوبيا	٣٨,٩٦ (٢٠٠٥)	٤١	٨١	١٣,٧	١٢,٣	٠,٣١	٠,٣٦	١٢٢	١٠٦	–	–
أذربيجان	٠,٤٣ (٢٠٠٨)	٥	٨٤	١١,٣	١١,٣	–	٠,٧٠	٥٦	٤٦	٠	٠,١
أرمينيا	١,٢٨ (٢٠٠٨)	٢١	٧١	١٠,٧	٩,٢	٠,٦٩	٠,٧٢	٢٦	٢٠	٠,١	٠,١
أفغانستان	–	–	–	٢,١	٢,١	٠,٣٤	٠,٤٠	١٥١	١٤٩	–	–
أوزبكستان	–	١١	٨٩	٧,٦	٧,٧	٠,٦١	٠,٦٤	٥٧	٥٢	٠	٠,١
أوغندا	٣٨,٠١ (٢٠٠٩)	٢٢	٩١	١٩,٤	١٥,٠	٠,٤٠	٠,٤٥	١٢٠	٩٩	٦,٤	٦,٥
باراغواي	٧,١٦ (٢٠١٠)	١٠	٨٥	٤٨,٧	٤٤,٣	٠,٦٤	٠,٦٧	٢٩	٢٥	٠,٣	٠,٣
بوتان	١٠,٢٢ (٢٠٠٧)	–	٨٨	٧٨,٤	٨٤,٦	–	٠,٥٢	٧١	٥٦	٠,١	٠,٢
بوتسوانا	–	٢٥	٨٧	٢٢,١	٢٠,٠	٠,٦٠	٠,٦٦	٦١	٤٨	٢٥,٥	٢٤,٨
بوركينا فاسو	٤٤,٦ (٢٠٠٩)	٨	٦٠	٢٢,٨	٢٠,٦	٠,٣٠	٠,٣٣	١٨٤	١٧٦	١,٥	١,٢
بوروندي	٨١,٣٢ (٢٠٠٦)	٦٢	٩٩	٧,٧	٦,٧	٠,٢٧	٠,٣٢	١٥٤	١٤٢	٤	٣,٣
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	١٥,٦١ (٢٠٠٨)	٢٧	٩٥	٥٥,٥	٥٢,٨	٠,٦٥	٠,٦٦	٦٧	٥٤	٠,٢	٠,٢
تركمانستان	–	٧	–	٨,٨	٨,٨	٠,٦٥	٠,٦٩	٦٤	٥٦	–	–
تشاد	٦١,٩٤ (٢٠٠٣)	٣٩	–	٩,٨	٩,٢	٠,٣١	٠,٣٣	١٨١	١٧٣	٣,٥	٣,٤
جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٢,٨٣ (٢٠٠٨)	٤٠	٧١	٣٦,٨	٣٦,٣	٠,٣١	٠,٣٤	١٦٨	١٥٩	٦,٦	٤,٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٣,٨٨ (٢٠٠٨)	٢٢	٨٢	٧١,٦	٦٨,٢	٠,٤٨	٠,٥٢	٦٩	٥٤	٠,١	٠,٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠ (٢٠٠٩)	٥	٨٧	٣٧,٧	٣٩,٦	٠,٧٠	٠,٧٣	١٣	١٢	–	–
جمهورية مولدوفا	٠,٣٩ (٢٠١٠)	٥	٨٨	٩,٩	١١,٧	٠,٦٣	٠,٦٥	٢٢	١٩	٠,٤	٠,٤
رواندا	٦٣,١٧ (٢٠١١)	٣٢	٩٩	١٣,٩	١٧,٦	٠,٣٨	٠,٤٣	١٢٨	٩١	٣,١	٢,٩

البلدان النامية غير الساحلية	الفقر المدقع: السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للشخص في اليوم (نسبة مئوية)	انتشار نقص التغذية (كنسبة مئوية من مجموع السكان)	صافي معدل القيد في المدارس الابتدائية	الغطاء الحرجي (كنسبة مئوية من مساحة الأراضي)		دليل التنمية البشرية		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)		المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما (نسبة مئوية)	
	٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
زامبيا	٦٨,٥١ (٢٠٠٦)	٤٤	٩١	٦٨,٨	٦٦,٥	٠,٣٩	٠,٤٣	١٣٨	١١١	١٣,٩	١٣,٥
زمبابوي	–	٣٠	–	٤٨,٨	٤٠,٤	٠,٣٥	٠,٣٨	١٠٠	٨٠	١٨,٤	١٤,٣
سوازيلند	٤٠,٦٣ (٢٠١٠)	١٩	٨٦	٣٠,١	٣٢,٧	٠,٤٩	٠,٥٢	١١٦	٧٨	٢٥,٦	٢٥,٩
طاجيكستان	٦,٥٦ (٢٠٠٩)	٢٦	٩٧	٢,٩	٢,٩	٠,٥٨	٠,٦١	٧٦	٦٣	٠,١	٠,٢
قيرغيزستان	٦,٢٣ (٢٠٠٩)	١١	٨٧	٤,٥	٥,٠	٠,٦٠	٠,٦٢	٤٤	٣٨	٠,١	٠,٣
كازاخستان	٠,١١ (٢٠٠٩)	٥	٩٠	١,٢	١,٢	٠,٧١	٠,٧٥	٣٨	٣٣	٠,١	٠,١
ليسوتو	٤٣,٤١ (٢٠٠٣)	١٤	٧٣	١,٤	١,٤	٠,٤٢	٠,٤٥	١٢١	٨٥	٢٣,٦	٢٣,٦
مالي	٥٠,٤٣ (٢٠١٠)	١٢	٦٢	١٠,٩	١٠,٢	٠,٣٢	٠,٣٦	١٩٥	١٧٨	١,٢	١
ملاوي	٧٣,٨٦ (٢٠٠٤)	٢٧	٩٧	٣٧,٨	٣٤,٣	٠,٣٥	٠,٤٠	١٢٨	٩٢	١٢,١	١١
منغوليا	–	٢٧	٩٥	٧,٥	٧,٠	٠,٦١	٠,٦٥	٤٤	٣٢	٠	٠
نيبال	٢٤,٨٢ (٢٠١٠)	١٧	–	٢٧,٢	٢٥,٤	٠,٤٢	٠,٤٦	٦٥	٥٠	٠,٤	٠,٤
النيجر	٤٣,٦٢ (٢٠٠٨)	١٦	٥٧	١,٠	١,٠	٠,٢٧	٠,٣٠	١٧٧	١٤٣	٠,٩	٠,٨
البلدان النامية غير الساحلية	**–**	**٢٥**	**٨٣**	**١٨,٠**	**١٧,٠**	**٠,٤٢**	**٠,٤٦**	**١١٠**	**٩٧**	**٤**	**٣,٦٦**

المصادر: البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بصافي معدل القيد في المدارس الابتدائية بالنسبة لبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وبوتسوانا إلى عام ٢٠٠٧؛ وبالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فإنها تشير إلى عام ٢٠٠٨.